المراقب الاقتصادي

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي

عدد 76 / 2023

المحرر: د. نعمان كنفاني
المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية
- د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111 ، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: 4/ 2987053 -2 -970 +
فاكس: +970-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون:+970-2-2982700
فاكس: +970-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: +970-2-2415251
فاكس: +970-2-2415310
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041 ، البيرة – فلسطين
هاتف:+970-2-2946946
فاكس: +970-2-2946947
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.p

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:
https://mas.ps/en/publications/8927.html

© **حقوق الطبع والنشر محفوظة 2024**
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

حزيران 2024

تقديـــــــــــم

العام 2023... حلقة جديدة في مسلسل النكبات، وبداية مرحلة من الكفاف قبل التعافي الاقتصادي

جاءت نهاية العام 2023 بالمزيد من المآسي والنكبات غير المتوقعة على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالدمار البشري والاقتصادي والمادي الذي حل بقطاع غزة فاق حدود الحصر العينية والإحصائية. فيما أدى تشديد الخناق على الضفة الغربية، إلى تكبيل النشاط الاقتصادي وإلى تعميق الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد المحلي، وانحسار الدخل. بينما يعاني اقتصاد القدس الشرقية المحتلة من القمع المنهجي والإقصاء والحرمان من الحقوق، مع تعميق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

أُعد العدد 76 من المراقب الاقتصادي في خضم العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم تكن مهمة سهلة من حيث تطبيق المعايير الاعتيادية أو الربعية للأداء الاقتصادي على مشهد يصعب تحليله بالأدوات القياسية الاقتصادية العادية. كيف يمكن قياس وتحليل اقتصاد تعرض إلى ما يصفه الخبراء بمفاهيم جديدة ملائمة لفهم معاني الإبادة على مختلف الأصعدة؟ إبادة البشر، إبادة المسكن، إبادة المكان، إبادة المجتمع، إبادة التعليم... والآن أمامنا خطر إبادة الاقتصاد.

يرصد القسم الأول من المراقب التطورات الاقتصادية في الربع الرابع من العام 2023، ومجمل العام 2023. تشير البيانات الربعية إلى تراجع حاد في النمو الاقتصادي، رافقه ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم. في حين أكد رصد التطورات السنوية على الفجوة الواسعة أصلاً، بين الضفة الغربية وقطاع غزة في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني، والاختلالات في مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. إذ ما عاد يخفى كيف أدى تركز الاستثمارات في القطاعات الخدمية والإسكان إلى انحدار في مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي.

أشرنا في العدد السابق من المراقب الذي صدر بعد اندلاع الحرب، أن في ظل التداعيات السلبية للحرب التي تستهدف مقومات الحياة في فلسطين، خاصة في القطاع، سيتم الاستغناء مؤقتا عن إدراج قسم "متابعات اقتصادية" في المراقب. وقد تم الاستعاضة عنه في هذا العدد بقسم يوجز أبرز التقارير الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن عدة جهات دولية، وقد غطى هذا القسم التقارير الصادرة منذ تشرين ثاني 2023 لغاية نهاية نيسان 2024. الهدف من هذا القسم هو تبيان ما هو أعمق من السرد التقليدي لمؤشرات الاقتصاد الكلي وتقديم تقديرات أولية كلية عن الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية، في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص، منذ الربع الأخير من العام 2023. إضافة إلى تقديم تصور أولي عما هو متوقع من تغيرات على أبرز المؤشرات الاقتصادية-الاجتماعية والاقتصادية في العام 2024.

بالنيابة عن الشركاء القائمين على نشر المراقب الاقتصادي، نتوجه بالتقدير الكبير لفريق البحث المشترك على إسهاماته العلمية ومتابعته الدقيقة لمجريات الاقتصاد الفلسطيني ولأبرز تطوراته الحديثة.

رجا الخالدي

مدير عام ماس

المحتويـــات

القسم الاول:الاقتصاد الفلسطيني في الربع الرابع 2023، والعام 2023

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. سوق العمل 3
3. المالية العامة 4
4. القطاع المصرفي 6
5. القطاع المالي غير المصرفي 7
6. الأسعار والتضخم 9
7. الاستيراد والتصدير 10

القسم الثاني: تقارير دولية عن آثار الحرب على البشر والحجر

1. تقرير الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأول 11
2. تقرير الأونكتاد 11
3. تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) 12
4. تقرير البنك الدولي 12
5. تقرير منظمة العمل الدولية 13
6. تقرير الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الثاني 14

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

MAS
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الرابع 2023، والعام 2023

1- الناتج المحلي الإجمالي

التطورات الربعية

- كان للحرب الإسرائيلية والتدمير الواسع في قطاع غزة، إلى جانب تشديد القيود الإسرائيلية في الضفة الغربية، أثار سلبية عميقة على الاقتصاد الفلسطيني، الذي شهد انكماشاً في الربع الرابع 2023 بمعدل 29.3%، و29.5% مقارنة مع الربع السابق والمناظر على الترتيب، ليصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,840.4 مليون دولار بالأسعار الثابتة. وهذا أكبر انكماش يشهده الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية الألفية (أنظر الشكل 1). يوضح الشكل 1 التذبذب الحاد في معدلات نمو الاقتصاد الربعية، وهذا يعود أساسا إلى أن العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في فلسطين خارجية ومتقلبة بدورها (مثل تحويلات المقاصة، المساعدات، وتحويلات العمال في إسرائيل). وقد شهدت هذه العناصر الثلاثة تراجعا حادا خلال الربع الأخير من العام 2023.
- على مستوى المنطقة، في قطاع غزة، أدى التدمير الواسع إلى تراجع حاد في قيمة الناتج المحلي بمعدل 81% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع كل من الربع السابق والمناظر. أما في الضفة الغربية، فقد شهدت قيمة الناتج المحلي في الربع الرابع 2023 تراجعا ملحوظا بمعدل 19% مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر. وأدى التراجع الحاد في الناتج المحلي في القطاع إلى تقلص مساهمته في الناتج المحلي الفلسطيني لأول مرة إلى ما دون 5%. وانعكس هذا على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت 910.1 دولار في الضفة (1,129.1 دولار في الربع السابق) مقابل 55.8 دولار في القطاع (300.7 دولار في الربع السابق).
- يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جانبين، جانب إجمالي قيمة الإنتاج (القيمة المضافة) في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات. جاء الانكماش الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني في الربع الرابع نتيجة انتكاس حاد في جانبي الطلب والإنتاج. على صعيد الإنتاج (القيمة المضافة)، شهد الربع الرابع 2023 انخفاضاً في القيمة المضافة في جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني. وكان التراجع الأكبر في القطاعات الإنتاجية مقارنة مع القطاعات الخدمية. حصل التراجع الأكبر في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع المناظر 2022 في نشاط الزراعة (تراجع بنسبة 38.6%)، يليه نشاط البناء والتشييد (تراجع بنسبة 38.1%)، ونشاط الصناعة (33.2%). في حين كان التراجع أقل وتيرة نسبيا في القطاعات الخدمية، على الرغم من تراجع القيمة المضافة في قطاع التجارة بنسبة تزيد على الربع.

شكل 1: معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الربعي مقارنة مع الربع السابق %)

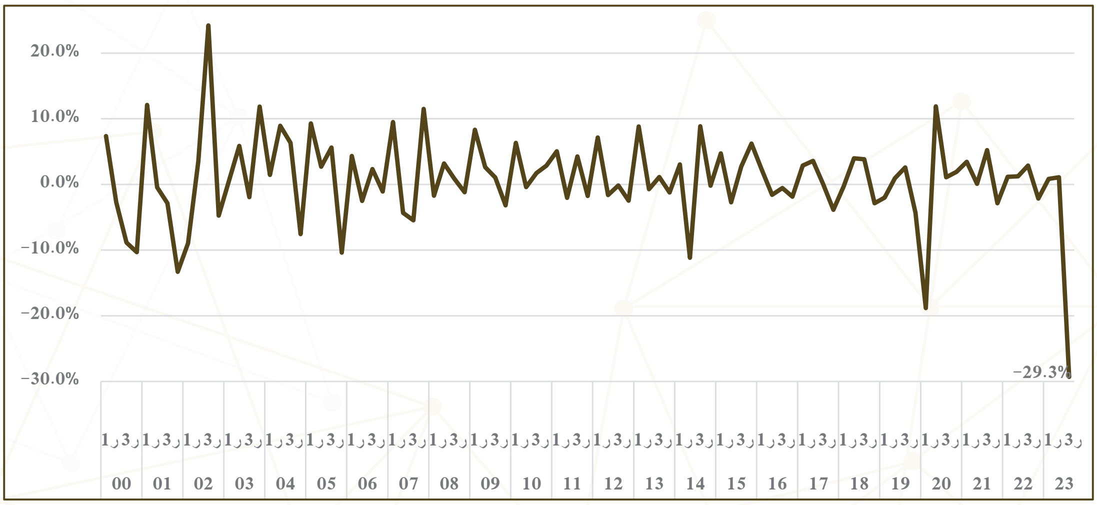

- أما من جهة الإنفاق على الناتج المحلي، وكما يوضح الجدول 1، شهد الاستهلاك الخاص تراجعا ملحوظا بنسبة 32.1% في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع المناظر بسبب التراجع الكبير في تعويضات العاملين في إسرائيل (تراجع بنسبة 92%). كما شهد الإنفاق العام تراجعا بنسبة 34.2% بسبب استمرار إسرائيل اقتطاع جزء من أموال المقاصة. كما شهد كل من الاستثمار والتصدير تراجعا بنسبة 27.9%، و24.4% على الترتيب خلال نفس فترة المقارنة. وقد انعكس هذا التراجع في الاستهلاك الخاص والعام في تراجع كبير في المستوردات بنسبة 30.3%. وأدى التراجع الحاد في الطلب إلى تقليص الفجوة التاريخية في الاقتصاد الفلسطيني بين ما يستخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار وبين ما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محليا. إذ كان الطلب المحلي أعلى بنحو 44% عن ما قام الاقتصاد بإنتاجه محلياً (67% في حال إضافة الصادرات) في الربع الرابع 2023، مقارنة مع 49% في الربع المناظر 2022.
- الهوة بين ما يقوم الاقتصاد باستهلاكه وتصديره وبين ما يتم إنتاجه محليا تعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعبر عن الموارد الفعلية المتاحة للاستهلاك والاستثمار في بلد ما. ذلك لأنه يقيس الدخل المتولد محلياً فقط، ولا يأخذ بالحسبان التحويلات والهبات من الخارج. يوضح الجدول 1 تقلص الفجوة بين الدخل المتاح والناتج المحلي بسبب تدهور الأداء الاقتصادي، وتراجع تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، والتحويلات الخارجية. وقد كان الدخل المتاح (التصرفي) في فلسطين خلال الربع الرابع 2023 أعلى بنسبة 11.6% من الناتج المحلي (30.5% في الربع المناظر). كما يلاحظ أن دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 2.1% من إجمالي الدخل المتاح مقارنة مع 16.0% في الربع المناظر 2022 (أنظر الجدول 1).

التطورات السنوية

- ألقى التراجع في الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الرابع 2023 بظلاله على الأداء السنوي للاقتصاد. إذ شهد الاقتصاد تراجعا بمعدل 5.5%، ليصل إلى 14,773.7 مليون دولار خلال العام. وجاء التراجع في الناتج المحلي الفلسطيني نتيجة تراجع بمعدل 1.9% في الضفة، وتراجع حاد بمعدل 22.6% في القطاع.

- يوضح الشكل 2 تقلص مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الفلسطيني خلال العقود الثلاث الماضية، وما ترتب عليه بالتالي من اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع. إذ انخفضت مساهمة قطاع غزة من نحو 38% في العام 1994 إلى حوالي 14% نهاية العام 2023. تعزى نزعة الانخفاض إلى تباطئ وتذبذب معدل النمو الاقتصادي في القطاع خاصة بعد الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض عليه منذ العام 2006. كما أن حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في القطاع تقلصت بنسبة 59% بين 1994 و2023. ولقد انعكس اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الكلي في زيادة الفجوة في حصة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة الغربية والقطاع لتصل إلى 22% في العام 2023 بعد أن كانت الفجوة ضئيلة للغاية قبل قرابة ثلاثة عقود من الزمن (أنظر الشكل 3).
- بلغت نسبة الاستثمار 27.6% من الناتج المحلي في العام 2023. وتراوحت هذه النسبة حول 24-28% في معظم السنوات الماضية، وهي أدنى بشكل ملحوظ من المعدل المتوسط في الدول متوسطة الدخل (34%)، لكنها أعلى مما هو الحال في الدول منخفضة الدخل (21%). وتذهب معظم الاستثمارات في فلسطين إلى القطاعات غير التجارية (tradables-non) وهو ما يعود جزئيا إلى انتشار عدم الثقة بالمستقبل والقيود المختلفة على الحركة والتجارة الخارجية التي يفرضها الاحتلال. ويؤدي تركز الاستثمار في القطاعات الخدمية والإسكان إلى تدني فعالية الاستثمار وإنتاجيته.
- يوضح الشكل 4 أن القطاعات الخدمية كانت دائما الأعلى مساهمة في الاقتصاد الفلسطيني، وبلغت حصتها في العام 2023 نحو 61% من الناتج المحلي الإجمالي. أما القطاعات الإنتاجية فقد شهدت مساهمتها تدهورا ملحوظا خلال العقود الثلاثة الماضية، واستمرت بالتقلص لصالح القطاعات الخدمية والرسوم الجمركية وصافي ض.ق.م على الواردات المدفوعة بزيادة الاستيراد خلال نفس الفترة. ومن المهم ملاحظة أن حصة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الفلسطيني هبطت من 22.2% و12.1% على التوالي في العام 1994 إلى 11.8% و5.6% نهاية العام 2023.
- جاء تراجع مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2022 و2023 على النحو الآتي: ساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي والاستثمار والاستيراد في تراجع الناتج المحلي بنحو 8.0%، بينما أدت الصادرات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.1%، ليبلغ المجموع الصافي نحو 5.5% وهو ما يمثل التراجع في الناتج المحلي بين العامين كما ذكرنا سابقا (أنظر الجدول 2).
- تقلص الفارق بين الدخل المتولد محلياً (الناتج المحلي الإجمالي) وبين الدخل المتاح (التصرفي) الذي يأخذ بالحسبان التحويلات والهبات من الخارج إلى فلسطين. كان الدخل المتاح أعلى من الناتج المحلي بنسبة 32% في العام 2022، ولكن النسبة انخفضت إلى 28% في 2023. ويعود هذا بشكل رئيسي إلى انخفاض تعويضات العاملين في الخارج خلال العام 2023 (تراجعت بنسبة 30%)، 98% منها تعويضات العمال الفلسطينيين في إسرائيل (أنظر الجدول 1).

شكل 2: مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الأعوام 2000-2023 (نسبة مئوية)

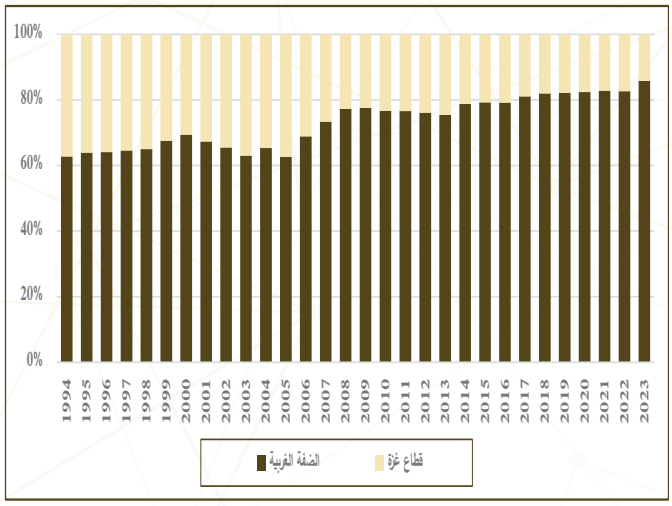

شكل 3: نسبة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة خلال الأعوام 2000-2023

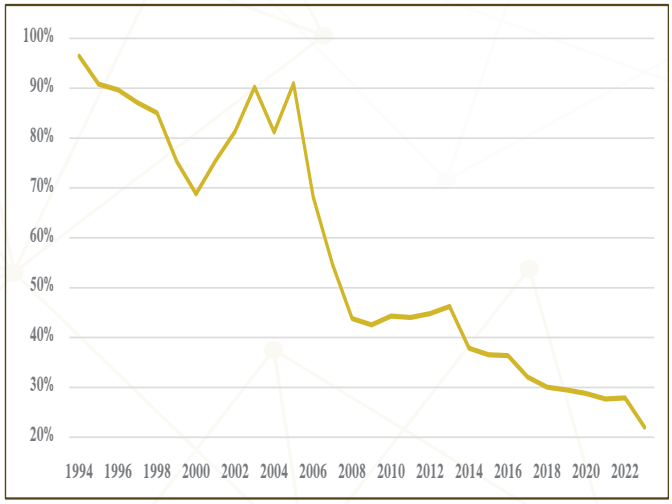

جدول 1: الدخل القومي المتاح في أرباع السنة (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	2022		2023			
	ر4	مجمل العام	ر1	ر2	ر3	ر4	مجمل العام
الناتج المحلي الإجمالي	4,028.2	15,635.0	3,941.3	3,974.3	4,017.7	2,840.4	14,773.7
صافي الدخل من الخارج	789.1	3,226.0	722.3	688.6	820.9	69.3	2,301.1
- صافي تعويضات العاملين	737.2	3,105.5	694.7	657.1	748.2	76.7	2,176.7
- صافي دخل الملكية	51.9	120.5	27.6	31.5	72.7	-7.4	124.4
الدخل القومي الإجمالي	4,817.3	18,861.0	4,663.6	4,662.9	4,838.6	2,909.7	17,074.8
صافي التحويلات الجارية من الخارج	439.2	1,785.7	484.2	516.4	531.8	258.8	1,791.2
الدخل القومي المتاح الإجمالي	5,256.5	20,646.7	5,179.3	5,147.8	5,370.4	3,168.5	18,866.0

جدول 2: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي ومساهمة مكونات الطلب في النمو بين العامين 2022 و2023 (نسبة مئوية)

التغير في الاستخدام النهائي	النمو (%)	المساهمة في النمو %
التغير في الاستهلاك الخاص	(3.8)	(3.8)
(+) التغير في الاستهلاك العام	(7.1)	(1.5)
(+) التغير في الاستثمار	(3.1)	(0.8)
(+) التغير في الصادرات	5.7	1.1
(-) التغير في الواردات	3.0	1.9
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	(63.2)	1.4
الناتج المحلي	**5.5**	**5.5**

* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

شكل 4: القيمة المضافة في فلسطين حسب القطاع الاقتصادي خلال الأعوام 2000 - 2025 (بالأسعار الثابتة، نسبة مئوية)

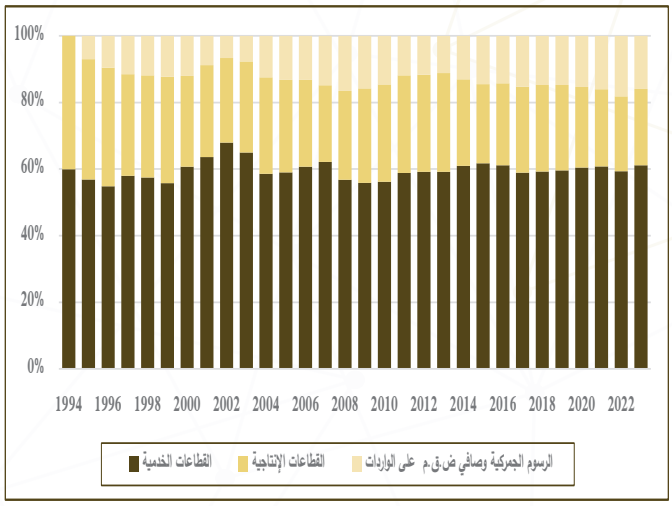

2- سوق العمل

أدت الحرب والتدمير الواسع في قطاع غزة إلى آثار سلبية مهولة على التشغيل ومقومات الحياة في القطاع. وقد أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بقياس سمات القوى العاملة لم تعد واقعية ولا تنطبق على قطاع غزة. إذ تشير التقديرات الربعية إلى أن معدل البطالة في القطاع في الربع الرابع 2023 قفز بمقدار 29 نقطة مئوية عما كان عليه في الربع السابق، ليصل إلى 75%. اكتفى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني برصد سمات سوق العمل في الضفة الغربية، والتي تأثرت بشكل سلبي بالخناق على محافظات الضفة، وفرض قيود على التواصل بينها، ومنع العمالة الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملها في إسرائيل بعد قرار الحكومة الإسرائيلية حظر دخول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي. فيما يلي رصد لأبرز سمات العمالة في الضفة الغربية.

- **نسبة المشاركة:** هي نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية. وكلما كانت النسبة أعلى، كان عبء الإعالة على كاهل كل شخص يعمل أقل. ونسبة المشاركة متدنية بشكل عام في فلسطين وفي المنطقة العربية، نتيجة تدني مشاركة المرأة في سوق العمل. بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية حسب تقديرات جهاز الإحصاء في العام 2023 نحو 46.9%، وهذا يمثل انخفاضاً بمقدار 1.5 نقطة مئوية عن العام 2022 (أنظر الجدول 1).

جدول 1: مؤشرات سوق العمل للأفراد 51 سنة فأكثر في الضفة الغربية 2019-2023

المؤشر	2019	2020	2021	2022	2023*
عدد القوى العاملة (ألف شخص)	813.8	793.1	848.4	908.8	919.1
عدد العاملين (ألف شخص)	689.6	659.6	708.2	781.3	754.6
نسبة المشاركة (%)	47.4	45.4	46.9	48.4	46.9
معدل البطالة (%)	15.3	16.8	16.5	14	17.9

*البيانات أولية مبنية على التنبؤات الاقتصادية 2023

- **عدد العاملين:** انخفض العدد الكلي للعاملين من الضفة الغربية بنسبة 23% بين الربع الرابع 2023 والربع السابق ليصل إلى 665 ألف فرد. وتوزع هؤلاء بين 66.8% في القطاع الخاص، 28.1% في القطاع العام،

شكل 1: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية حسب القطاع (%)

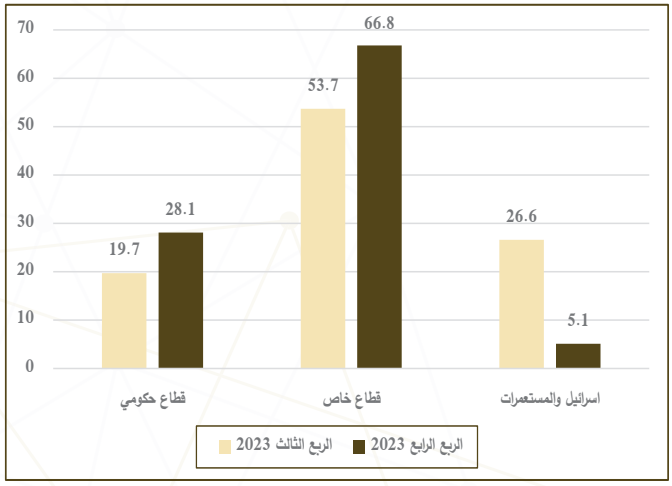

و5.1% في إسرائيل والمستعمرات. أي أن 203 ألف شخص فقدوا وظائفهم، نتيجة انخفاض عدد العاملين في السوق المحلي (الضفة الغربية) بنسبة 8%، والانخفاض الحاد في عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 86%. أما بالنسبة إلى مجمل العام 2023، تشير تقديرات جهاز الإحصاء إلى انخفاض عدد العاملين من الضفة الغربية بنسبة 3.4% في العام 2023 مقارنة مع العام 2022، ليصل إلى 754.6 ألف عامل (أنظر الجدول 1).

- **العمالة في إسرائيل والمستعمرات:** انخفض عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات من 171 ألف عامل في الربع الثالث 2023 إلى نحو 24 ألف عامل فقط في الربع الرابع 2023. وانعكس هذا في انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات إلى إجمالي العاملين في الضفة الغربية من نحو 26.6% إلى 5.1% بين الربعين المتلاحقين.

- **البطالة:** بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 32% في الربع الرابع 2023، هذا أعلى بمقدار 19 نقطة مئوية عن الربع السابق، وأعلى بمقدار 19.9

نقطة مئوية عن الربع المناظر 2022. تباين معدل البطالة على مستوى الجنس في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2023، فقد بلغ معدل البطالة للذكور 33.9% مقابل 24.6% للإناث. على المستوى السنوي، تشير تقديرات مركز الإحصاء إلى ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية نهاية العام 2023 بمقدار 3.9 نقاط مئوية عن العام 2022، ليصل إلى 17.9% (أنظر الجدول 1).

- **الأجور:** وصل متوسط الأجر اليومي الحقيقي للعاملين بأجر في القطاع الخاص داخل الضفة إلى 127.0 شيكل في الربع الرابع 2023 (بأسعار سنة 2018). ويمثل هذا ارتفاعا بمقدار 1.5 شيكل عن متوسط الأجر اليومي الحقيقي في الربع السابق. ويتباين المتوسط بين 153 شيكل لعمال البناء والتشييد و86 شيكل لعمال الزراعة.
- **الحد الأدنى للأجور:** يبلغ الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكل. إلا إن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص في الضفة الغربية بلغت نحو 15% (40 ألف عامل)، مقارنة مع 12% في الربع السابق (36 ألف عامل). بمتوسط أجر شهري يعادل 1,387 في الربع الرابع 2023 مقارنة مع 1,432 شيكل في الربع السابق.

3-المالية العامة

التطورات الربعية

- **الإيرادات العامة:** انخفضت إيرادات المقاصة خلال الربع الرابع 2023 بنسبة 32.6% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 2 مليار شيكل، ولتشكل ما يقارب 66.8% من إجمالي الإيرادات العامة خلال هذا الربع. وتستنزف الخصومات والاقتطاعات التي تفرضها إسرائيل جزءا مهما من أموال المقاصة المستحقة. وآخر هذه اقتطاع مخصصات قطاع غزة، وهو ما تسبب في أزمة مالية صعبة ومعقدة للحكومة. من جهة أخرى انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 27.6% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي المليار شيكل (أنظر الجدول 1). أما المنح والمساعدات الخارجية فقد بلغت خلال الربع الرابع 2023 حوالي 474.3 مليون شيكل، مقارنة بنحو 195.1 مليون شيكل خلال الربع المناظر 2022 (أنظر الشكل 1). بالمحصلة، بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الرابع 2023 حوالي 3.4 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4.3 مليار شيكل خلال الربع المناظر، وشكلت نحو 65.8% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام).

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربعين الرابع 2022 والرابع 2023 (مليون شيكل)

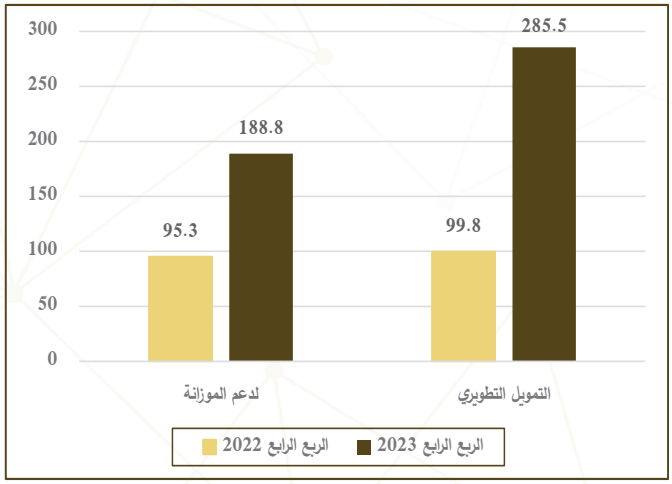

- **النفقات العامة:** انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الرابع من العام 2023 بنسبة 6.6% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 4.1 مليار شيكل (أنظر الجدول 1). وفي ذات السياق انخفضت فاتورة الأجور والرواتب وفقاً للأساس النقدي بنسبة 5.7% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.7 مليار شيكل، وانخفضت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 15.1% خلال نفس فترة المقارنة، لتبلغ حوالي 1.6 مليار شيكل. في حين بلغ بند صافي الإقراض خلال الربع الرابع 2023 حوالي 358.5 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 320.2 مليون شيكل خلال الربع المناظر. أما الإنفاق التطويري الفعلي فقد بلغ حوالي 303.5 مليون شيكل، مقارنة بنحو 219.2 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

شكل 2: الدين العام الحكومي موزع بين الخارجي والمحلي (مليون دولار)

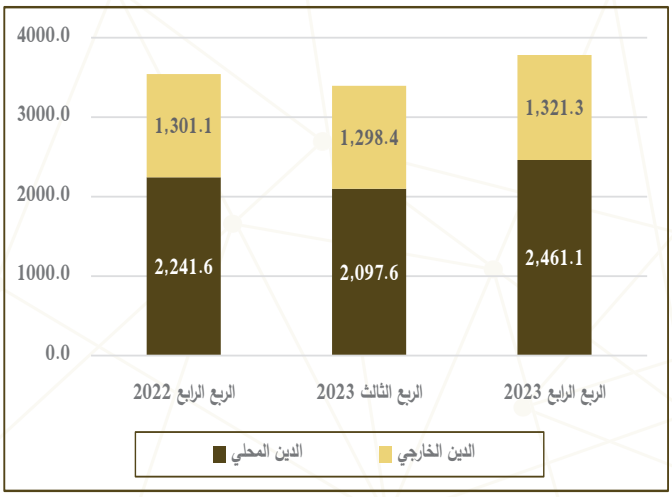

- **الفائض/العجز المالي:** أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة (الأساس النقدي) خلال الربع الرابع 2023، إلى عجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 0.6 مليار شيكل، إلا أن هذا الرصيد لا يعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة، وهو ما يشير إليه الرصيد الكلي على أساس الالتزام، فقد حقق هذا الرصيد عجزاً بحوالي 0.7 مليار شيكل.
- **الدين العام الحكومي:** ارتفع الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار نهاية الربع الرابع من العام 2023، بنسبة 11.4%، و6.8% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 3.8 مليار دولار (تعادل نحو 13.6 مليار شيكل). وبلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 65.1%، في مقابل 34.9% للدين الحكومي الخارجي (أنظر الشكل 2).

التطورات السنوية

- **الإيرادات العامة:** انخفضت إيرادات المقاصة بنسبة 5.1% لتبلغ حوالي 10 مليار شيكل خلال العام 2023، في حين استقرت إيرادات الجباية المحلية عند نحو 6 مليار شيكل (ارتفاع طفيف بنسبة 0.8%)، وفي المحصلة انخفضت إجمالي الإيرادات العامة (جباية محلية ومقاصة) بما نسبته 3%، لتبلغ حوالي 16 مليار شيكل (أنظر الجدول 1).

- **النفقات العامة:** ارتفعت النفقات العامة الفعلية 6.4%، لتبلغ حوالي 15.5 مليار شيكل في 2023، وفي ذات السياق استقر بند الأجور والرواتب خلال العام عند مستواه في العام السابق تقريباً بنحو 6.9 مليار شيكل. في المقابل ارتفعت نفقات غير الأجور بنسبة 8.4% لتبلغ حوالي 5.9 مليار شيكل وهو ما يمكن قراءته في الجدول 1.

- **الفائض/العجز المالي:** أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة (الأساس النقدي) خلال العام 2023، إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات بحوالي 1.8 مليار شيكل. إلا أن هذا الرصيد لا يعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة، وهو ما يشير إليه الرصيد الكلي على أساس الالتزام، الذي حقق عجزاً بحوالي 0.6 مليار شيكل.

جدول 1: الإيرادات والنفقات (على الأساس النقدي) مليون شيكل

البند	2022		2023				
	ر4	مجمل العام	ر1	ر2	ر3	ر4	مجمل العام
مجموع الإيرادات	4,106.3	15,715.7	4,669.1	3,679.9	4,685.2	2,946.7	15,980.9
إيرادات المقاصة	2,923.5	10,571.3	2,685.0	2,410.5	2,969.0	1,970.9	10,035.4
إيرادات ضريبية	898.2	3,840.2	1,419.0	866.0	1,028.9	605.6	3,919.5
إيرادات غير ضريبية	353.1	1,537.9	396.4	329.3	570.5	294.9	1,591.1
متحصلات مخصصة	101.4	562.0	178.9	87.5	132.3	79.0	477.7
الإرجاعات الضريبية (-)	169.9	795.7	10.3	13.4	15.3	3.7	42.7
مجموع النفقات	4,346.7	14,609.4	3,479.9	4,793.1	3,214.0	4,058.3	15,545.3
الأجور والرواتب	1,788.8	6,872.6	1,690.1	2,330.4	1,220.9	1,687.3	6,928.7
غير الأجور	1,842.9	5,458.0	1,211.6	1,848.7	1,291.5	1,564.8	5,916.6
صافي الإقراض	320.2	1,224.6	324.5	330.5	328.6	358.5	1,342.1
مدفوعات مخصصة	175.6	448.3	133.2	141.5	146.4	144.2	565.3
إنفاق تطويري	219.2	605.9	120.5	142.0	226.6	303.5	792.6
الرصيد قبل المنح والمساعدات	240.4	1,106.3	1,189.2	1,113.2	1,471.2	1,111.6	435.6

- **المتأخرات الحكومية:** بلغ إجمالي المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال العام 2023 حوالي 4.3 مليار شيكل، وتوزعت بين متأخرات نفقات غير الأجور بما يقارب 2.2 مليار شيكل، ومتأخرات الأجور والرواتب بنحو 1.4 مليار شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية بما يقارب 0.554 مليار شيكل، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية، بحوالي 113.3 مليون شيكل. وفي ذات الوقت، تمكنت الحكومة من تسديد ما يقارب من 139.6 مليون شيكل من متأخرات سنوات سابقة (أنظر الجدول 2، وراجع الصندوق عن تطور المتأخرات 2012-2019 في العدد رقم 60 من المراقب الاقتصادي لمزيد من التفصيل).

جدول 2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية في 2022 و2023 (مليون شيكل)

البيان	2022	2023
إرجاعات ضريبية	83.9	113.3
الأجور والرواتب	1,241.5	1,427.9
نفقات غير الأجور	1,718.9	2,166.5
النفقات التطويرية	300.9	554.8
إجمالي المتأخرات	3,458.9	4,262.5

4-القطاع المصرفي

- **إجمالي الموجودات:** بلغ إجمالي أصول المصارف المرخصة في فلسطين حوالي 22.8 مليار دولار نهاية الربع الرابع 2023، مرتفعاً بمعدل 6.7% مقارنة بنهاية العام 2022. شكلت أصول المصارف المحلية (سبعة مصارف) حوالي 61% من إجمالي أصول المصارف المرخصة، إذ ارتفعت بمعدل 7.7% لتصل قيمتها إلى 13.8 مليار دولار. كما شكلت أصول المصارف الإسلامية (جميعها محلية) حوالي 29% منها، بقيمة 4.0 مليار دولار. أما المصارف الوافدة (ستة مصارف) فلقد بلغ إجمالي أصولها 9.0 مليار دولار (39% من إجمالي أصول المصارف)، مرتفعا بمعدل 5.1% مقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق.

- **التسهيلات الائتمانية:** نمت محفظة التسهيلات الائتمانية نهاية العام 2023 بنسبة 8.5% مقارنة مع نهاية العام 2202، لتصل إلى 12 مليار دولار (أنظر الجدول 1)، لتشكل حوالي 52.5% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي و68.1% من ودائع العملاء. وارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بمعدل 7.9% لتتجاوز 9.5 مليار دولار، كما ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام، بما يشمل من قروض ممنوحة للحكومة وللسلطات المحلية إضافة لمؤسسات القطاع العام غير المالية، بنسبة 10.9% لتصل إلى 2.4 مليار دولار. أما بحسب العملة، فلقد ازدادت التسهيلات الممنوحة بكافة العملات باستثناء التسهيلات الممنوحة بالدينار الأردني، التي استمرت بالتراجع منذ حوالي السنتين. لتتوزع التسهيلات الائتمانية بين 48% بالشيكل، و40% بالدولار ونحو 10% بالدينار و2% بعملات أخرى. أما جغرافياً، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من فروع المصارف في محافظات الضفة الغربية مقارنة مع الفترة المناظرة بمعدل 9.0% لتصل قيمتها القائمة إلى 11.0 مليار دولار، كما ارتفعت في محافظات قطاع غزة وبنحو 2.9% مقارنة بقيمتها قبل عام مسجلة المليار دولار (أنظر الجدول 1)

جدول 1: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البند	2022	2023			
	ر4	ر1	ر2	ر3	ر4
القطاع العام	2,193.6	2,138.9	2,378.6	2,040.8	2,433.3
العقارات والإنشاءات	2,273.3	2,312.0	2,366.3	2,360.1	2,377.1
التعدين والصناعة	609.7	661.6	668.4	683.8	688.4
التجارة	1,825.7	1,896.7	1,961.1	1,996.6	2,046.1
الخدمات	1,055.3	1,132.3	1,136.6	1,075.7	1,073.6
تمويل شراء السيارات	423.7	432.9	451.2	491.9	511.4
تمويل السلع الاستهلاكية	1,436.9	1,417.1	1,357.0	1,302.3	1,303.8
أخرى في القطاع الخاص*	1,226.8	1,244.3	1,369.1	1,438.4	1,549.3
المجموع	11,045.0	11,235.8	11,688.3	11,389.5	11,982.9

* يشمل بند «أخرى في القطاع الخاص» التسهيلات الممنوحة لكل من تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة لتمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة.

- **ودائع العملاء:** ارتفعت ودائع العملاء بمعدل 6.8% مقارنة بالربع المناظر لتبلغ 17.6 مليار دولار في نهاية العام 2023، لتصل إلى نحو 77% من إجمالي التزامات المصارف. جاء هذا الارتفاع على المستوى السنوي مدفوعاً بارتفاع ودائع العملاء بالشيكل تحديداً، إذ ارتفعت بمعدل 18.7% مقارنة بقيمتها قبل عام، وهي تمثل الجزء الأكبر من ودائع العملاء (حوالي 46% منها). كما ارتفعت الودائع بالدولار

الجدول 2: توزع ودائع الجمهور

		ر4-22	ر3-23	ر4-23
الجهة المودعة	قطاع عام	621.0	554.1	630.1
	قطاع خاص	15,847.2	16,220.1	16,958.9
المنطقة	الضفة الغربية	14,929.8	15,160.7	15,549.0
	قطاع غزة	1,538.3	1,613.6	2,040.0
نوع الوديعة	ودائع جارية	6,242.0	6,428.3	6,992.9
	ودائع توفير	5,714.4	5,753.0	5,901.5
	ودائع لأجل	4,511.8	4,592.9	4,694.6
العملة	دولار	5,910.0	5483.1	6,103.4
	شيكل	6,782.7	7,875.6	8,052.9
	دينار أردني	3334.3	3,065.6	3,029.2
	عملات أخرى	441.1	350.0	403.4
إجمالي ودائع العملاء		**16,468.2**	**16,774.3**	**17,589.0**

بمعدل 3.3%، لتشكل حوالي ثلث حجم ودائع العملاء. في المقابل استمرت الودائع بالدينار الأردني بالتراجع مقارنة بالفترة ذاتها، إذ انكمشت بنسبة 9.2% لتنخفض أهميتها النسبية من إجمالي الودائع إلى 17% (أنظر الجدول 2).

- **القروض المتعثرة:** بلغت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة في فلسطين نهاية العام 2023 نحو 537.7 مليون دولار، مرتفعة بمعدل 13.4% مقارنة بالربع المناظر، لتشكل حوالي 4.49% من إجمالي قيمة القروض. وبحسب بيانات التعثر تبعاً للقطاع الاقتصادي، فتشير البيانات إلى أن كلاً من قطاع السياحة وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية كانت الأكثر تعثراً، بنسب وصلت إلى نحو 17.6% (تتوجب الإشارة هنا إلى أن إجمالي التمويل الممنوح لهذين القطاعين لا يتجاوز 2.5% من تسهيلات المصارف). تلاه قطاع النقل والمواصلات، وقطاع التجارة العامة بنسب تجاوزت الـ 7.5%. والجدير بالذكر أن هذه القطاعات هي الأكثر تأثراً بالعدوان الإسرائيلي وتداعياته التي طالت الضفة الغربية. في حين لا تزال قطاعات أخرى، كقطاع الخدمات، وقطاع تمويل شراء السيارات، وقطاع الأراضي، تسجل نسب تعثر متدنية، لم تتجاوز 3% (أنظر الشكل 1).

شكل 1: نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)

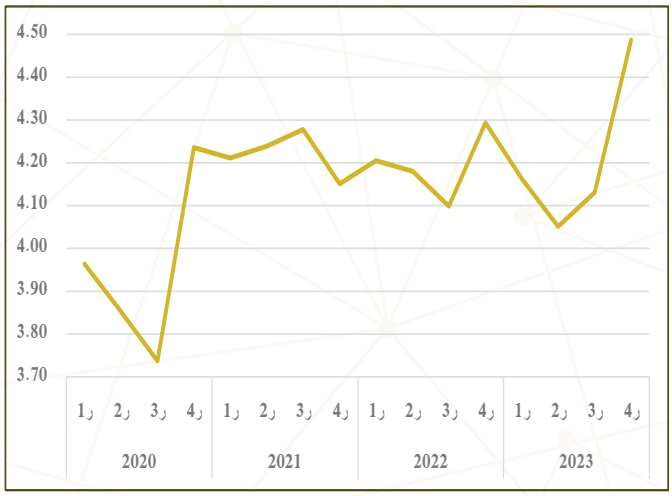

- **أرباح المصارف:** حققت المصارف نهاية العام 2023 دخلاً صافياً بعد الضرائب بلغ 192.0 مليون دولار، متراجعاً بنحو 16% مقارنة مع صافي دخلها المتحقق في العام السابق. إذ على الرغم من ارتفاع صافي دخل المصارف من الفوائد بنسبة 26%، إلى 837.4 مليون دولار نهاية العام 2023، إلا أن نفقات المصارف ارتفعت أيضاً بنحو 29% خلال ذات الفترة لتصل إلى 846.9 مليون دولار، متأثرة بتقييد مخصصات إضافية لتغطية مخاطر الائتمان المحتملة والمرتبطة بالحرب على غزة.

- **أسعار الفائدة:** تشير البيانات إلى ارتفاع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع خلال الربع الرابع من العام 2023 مقارنة مع الربعين السابق والمناظر. إذ ارتفع المتوسط على الودائع لأجل بعملة الشيكل إلى 2.87%، كما ارتفع على الودائع بعملة الدولار إلى 2.68%، وعلى الودائع بعملة الدينار إلى 2.26%. وسجل المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بالدولار والدينار ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق والمناظر، لتبلغ 6.40% للقروض الممنوحة بالدينار الأردني، ونحو 6.30% للقروض الممنوحة بالدولار. في حين سجل المتوسط المرجح لأسعار

جدول 3: أسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

	الفترة	شيكل	دينار	دولار
فوائد الإقراض	ر4-22	7.17	6.19	6.16
	ر3-23	6.94	6.05	6.16
	ر4-23	7.17	6.40	6.30
فوائد الإيداع	ر4-22	2.05	1.86	2.03
	ر3-23	2.34	2.20	2.46
	ر4-23	2.87	2.26	2.68

الفائدة على القروض الممنوحة بالشيكل ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنحو 23 نقطة أساس، ولكنه ظل مستقراً مقارنة مع الربع المناظر من العام 2022، عند حوالي 7.17% نهاية الربع الرابع (أنظر الجدول 3).

5- القطاع المالي غير المصرفي

- **قطاع الأوراق المالية:**

أُغلق مؤشر القدس في بورصة فلسطين عند حاجز 588.7 نقطة مع نهاية العام 2023، مسجلاً انخفاضا بنسبة 8% عن إغلاقه نهاية العام 2022. من جهة أخرى، شهدت القيمة السوقية في نهاية العام 2023 انخفاضا بنسبة 6% مقارنة مع نهاية العام 2022، لتصل إلى 4.6 مليار دولار، وهذا يعادل 26.6% من الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين بالأسعار الجارية. كما وانخفض اجمالي كميات وقيم التداول نهاية العام 2023 بنسبة 34% و30% على التوالي مقارنة مع نهاية العام 2022. ويعزى الانخفاض الملحوظ في مؤشرات قطاع الأوراق المالية نهاية العام 2023 مقارنة بالعام السابق، إلى ضعف جانب الطلب على الأوراق المالية نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الأوراق المالية بسبب الحرب على قطاع غزة. يضاف إلى ذلك أن أكبر صفقة بتاريخ بورصة فلسطين (42.2 مليون سهم بقيمة 51 مليون دولار) تمت في العام 2022، وهو ما أثر على معدل النمو بالمقارنة مع العام 2023. من جهة أخرى بلغ اجمالي عدد المتعاملين في بورصة فلسطين 69,570 متعامل في العام 2023، بينهم 7% من المتعاملين الأجانب غالبيتهم من الأردن (أنظر الجدول 1 و 2).

جدول 1: بعض المؤشرات الربعية على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	36.6	44.7	44.7
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	73.4	114.8	67.9
القيمة السوقية للأسهم (مليون دولار)	4,896.1	4,889.5	4,625.1
عدد الصفقات	6,392	6,561	6,028
عدد جلسات التداول	63	63	61
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) *	%25.5	%28.1	%26.6

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

جدول 2: بعض المؤشرات السنوية على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	2022	2023
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	243.5	159.8
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	472.8	330.9
القيمة السوقية (مليون دولار)	4,896.1	4,625.1
عدد الصفقات	34,949	27,185
عدد جلسات التداول	247	244
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) *	%25.5	%26.6

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

شكل 1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقا لصفة المتعامل في نهاية العام 2023 (مليون دولار)

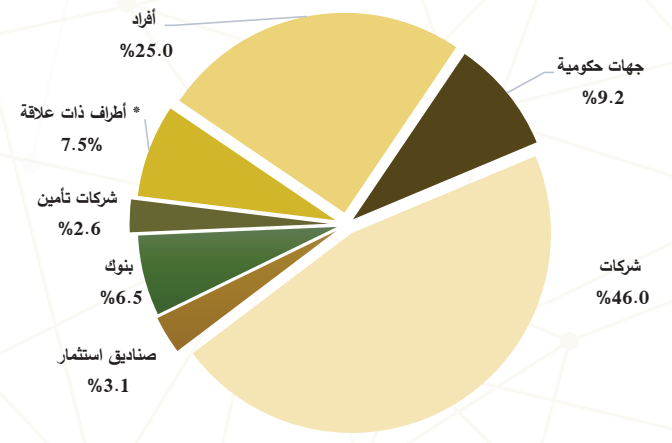

* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

يعرض الشكل 1 توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة على صفة المتعاملين. ويستفاد من الشكل أن حصة الشركات من القيمة السوقية للتعاملات في البورصة بلغت حوالي 46% مقارنة بحصة الافراد والبالغة 25%.

- **قطاع التأجير التمويلي:**

تعمل في فلسطين 8 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما بنهاية العام 2023. شهد أدائها انخفاضا ملحوظا مع نهاية العام 2023، اذ بلغ عدد العقود 2,431 عقد بقيمة استثمار اجمالي بلغت حوالي 122 مليون دولار. ومثل هذا انخفاضا بما يقارب 13% و15% في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنة بالعام 2022. ويعزى الانخفاض المشار اليه إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما تبعه من اثار اقتصادية سلبية على الضفة الغربية.

يلاحظ أن المركبات، للاستخدام الشخصي والتجاري، ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر (نحو 93%) من محفظة التأجير التمويلي في فلسطين كما في نهاية العام 2023. من جهة أخرى، ما زال هناك تركز عال في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بما نسبته 33%، تليها مدينتا نابلس والخليل بما نسبته حوالي 14% و13% على التوالي، ومن الملاحظ ان هناك استقرار في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد وتركز الاعمال في بعض المحافظات. (انظر الشكل رقم 2، 3).

- **قطاع التأمين:**

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة 12 شركة مع نهاية العام 2023. وبلغ اجمالي أقساط التأمين المكتتبة نهاية العام 2023 حوالي 395 مليون دولار، بانخفاض طفيف (0.2%) مقارنة مع نهاية العام 2022. كما بلغ اجمالي إيرادات عقود التأمين حوالي 385 مليون دولار بارتفاع طفيف أيضا (0.4%) عن العام السابق. ووصل اجمالي استثمارات شركات التأمين حوالي 299 مليون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 3% مقارنة مع نهاية العام السابق. يعرض الجدول 3 أهم المؤشرات التأمينية، بما فيها تواضع مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، كما تعبر عنها «نسبة الاختراق التأمينية» (= اجمالي المحفظة التأمينية / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) والتي بلغت 2.3% مع نهاية العام 2023. أما الكثافة التأمينية والتي تشير إلى حصة الفرد من اجمالي المحفظة التأمينية، فقد بلغت حوالي 71 دولار أمريكي.

جدول 3: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين
(مليون دولار) *

البيان	2022	2023
اجمالي أقساط التأمين المكتتبة	396.0	395.2
اجمالي إيرادات عقود التأمين	383.5	385.2
اجمالي مصاريف عقود التأمين	341.3	351.0
اجمالي استثمارات شركات التأمين	290.6	299.4
نسبة الاختراق التأمينية (%)	%2.1	%2.3
الكثافة التأمينية (دولار)	73.1	71.2

* لا تشمل البيانات كل من ؛ الشركة الامريكية للتأمين على الحياة (اليكو) ، وشركة البركة للتأمين الإسلامي .

يوضح (الشكل 4) أن إيرادات عقود التأمين تشهد تركيزا كبيرا لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته حوالي 69% من اجمالي الإيرادات في نهاية العام 2023 يليه التأمين الصحي بما نسبته 10%.

شكل 2: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي - نهاية العام 2023

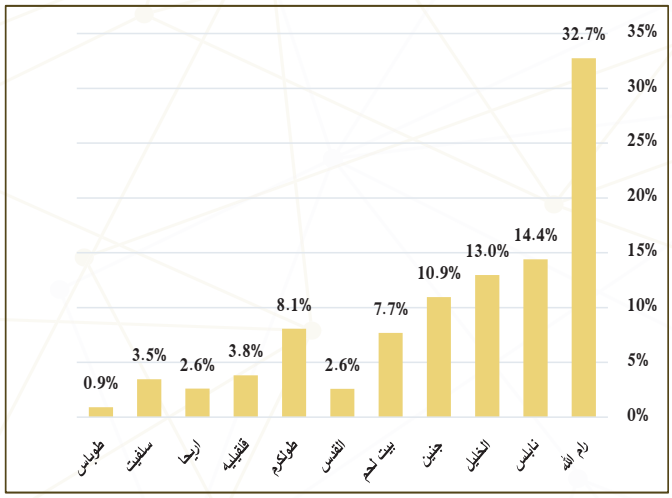

شكل 3: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور- نهاية العام 2023

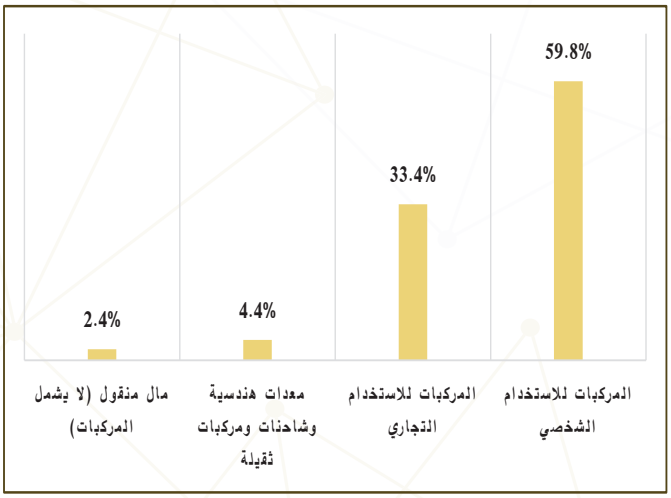

شكل 4: توزيع إيرادات عقود التأمين حسب المنتجات التأمينية كما هي نهاية العام 2023

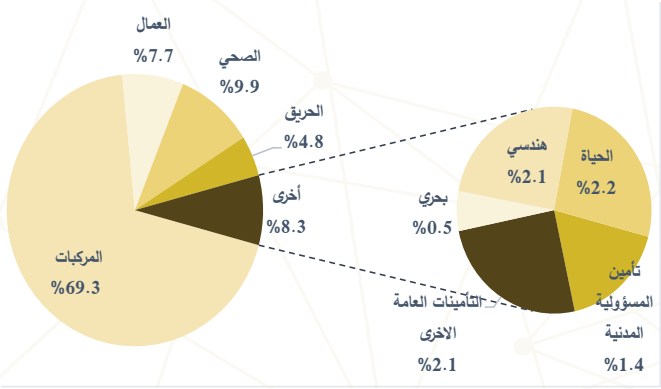

6- الأسعار والتضخم

- يتأثر مستوى تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل: تغير أسعار الواردات (خصوصا الواردات من إسرائيل)، تحولات الطلب المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، وتبدل سعر صرف الشيكل تجاه الدولار.

- بلغ معدل التضخم في فلسطين بين الربع الرابع 2023 والربع المناظر 2022 (أي على أساس سنوي) 11.3% (أنظر الشكل 1). وهذا المعدل هو المتوسط بين التضخم قي الضفة (5.2%) والتضخم في قطاع غزة (34.9%). ويمثل معدل التضخم المتوسط ارتفاعاً عن معدل التضخم في الربع السابق مقارنة مع الربع المناظر 2022، الذي بلغ 4.5% (أنظر الشكل 1). وجاء الارتفاع الكبير نسبيا في معدل التضخم نتيجة ارتفاعه الحاد في قطاع غزة بسبب الحرب الإسرائيلية وما رافقها من منع تدفق السلع الأساسية (الغذاء والطاقة) وتدمير البنية التحتية والمحاصيل وتعطل سلاسل العرض. وتتوقع سلطة النقد الفلسطينية استمرار ارتفاع مستويات الأسعار المحلية في الربع الأول 2024 ولكن بوتيرة أقل، ليبلغ نحو 10.2% (أساس سنوي).

- يوثق «تقرير التضخم» لسلطة النقد ارتفاع أسعار السلع الأساسية في قطاع غزة في الربع الرابع 2023، وهو ما انعكس في تراجع القدرة الشرائية للأفراد وارتفاع نسبة الفقراء. فقد ارتفعت أسعار السلع والمواد الغذائية في القطاع بعد نفاد المخزون في المتاجر، ونظرا لعدم السماح بدخول المساعدات. حيث ارتفع سعر كيلو الملح في قطاع غزة بنسبة 1200%، ليصل إلى 19.5 شيكل، وسعر كرتونة بيض الدجاج (2 كيلو) بنحو 354% ليصل إلى 60 شيكل، وكيلو العدس بنسبة 300% ليصل إلى 20 شيكل، وحليب الأطفال المجفف بنحو 40% ليصل إلى 50 شيكل، والطحين بنحو 743% خلال ربع السنة ليصل إلى 825 شيكل لقاء 50 كغم.

- وبالنسبة لأسعار الطاقة يسجل التقرير الارتفاع الحاد في أسعارها في قطاع غزة منذ بدء العدوان وحتى نهاية 2023 على النحو التالي: ارتفع سعر ليتر البنزين (أوكتان 95) بنحو 563%، ليصل إلى 45 شيكل/ليتر، وليتر السولار بنسبة 440%، ليصل إلى 35 شيكل/ليتر، وسعر أسطوانة الغاز (12 كغم) بنحو 230% ليصل إلى 235 شيكل.

- ساهم الارتفاع في قيمة الدولار تجاه الشيكل بين الربع الرابع 2023 والمناظر 2023 بنسبة 9.32% في زيادة أسعار الواردات المقومة بالدولار. ويشير «تقرير التضخم لسلطة النقد إلى أن أهم عامل وراء التضخم الذي شهدته الضفة الغربية جاء نتيجة ارتفاع تكلفة الواردات. والتي زادت في الربع الرابع 2023 بنسبة 5% مقارنة مع الربع المناظر.

- يوضح الجدول 1، أن التضخم في الضفة جاء نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك (باستثناء الاتصالات) على رأسها النقل والمواصلات (9.8%)، وخدمات العناية الشخصية (8.2%)، التأمين والخدمات المالية (7.4%)، والسلع والخدمات الترفيهية والثقافية (6.8%)، والمواد الغذائية والمشروبات المرطبة (5.6%). كذلك في القطاع، جاء التضخم نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك. وجاء الارتفاع الأعلى في أسعار النقل والمواصلات (144.9%)، والمسكن ومستلزماته (51.5%)، والمواد الغذائية والمشروبات المرطبة (38.7%).

- فيما يتعلق بتطور القوة الشرائية بين ربعي السنة المتناظرين، فقد أدى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 11.3% بين الربع الرابع 2023 والربع المناظر 2022 إلى انخفاض القوة الشرائية للشيكل في الأراضي الفلسطينية بنفس النسبة. ومع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 9.32% بين الربعين المتناظرين، فإن القوة الشرائية لمن يتسلمون رواتبهم بالدولار ويصرفونه بالشيكل تكون قد انخفضت بنسبة 1.94% =(9.32%-11.26%). وهذا أيضا

جدول 1: معدل التضخم في الربع الرابع 2023 حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية والمنطقة (أساس سنوي، %)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	5.6	38.7	13.7
المشروبات الكحولية والتبغ	4.3	77.6	16.0
الأقمشة والملابس والأحذية	1.0	3.0	1.4
المسكن ومستلزماته	0.8	51.5	12.8
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.5	4.8	1.6
الخدمات الطبية	1.2	9.4	2.9
النقل والمواصلات	9.8	144.9	24.2

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية (أساس سنوي، %) (سنة الأساس 2018)

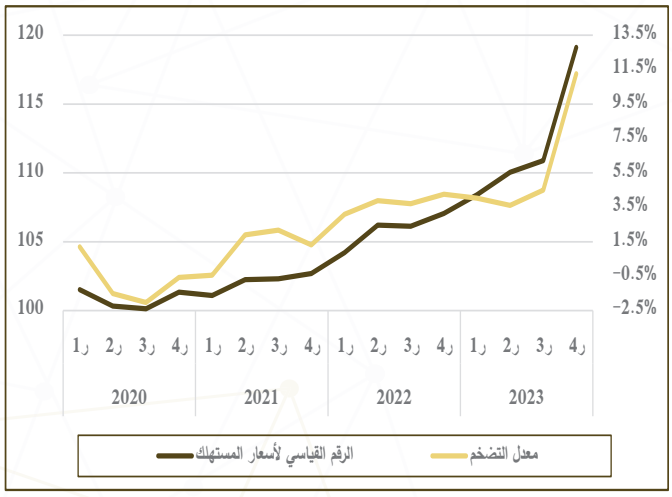

جدول 2: تطور القوة الشرائية للعملات المختلفة في الربع الرابع 2023 (أساس سنوي %)

العملة	التغير في القوة الشرائية
الشيكل	(11.3)
الدولار	(1.94)
الدينار	(1.95)

المصدر: تم احتساب الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين أقواس سالبة.

يعادل تقريباً التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني، نظرا لارتباط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت (أنظر الجدول 2).

- **تطور القدرة الشرائية في العام 2023:** أدى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 5.9% في العام 2023 مقارنة بالعام 2022 إلى انخفاض القوة الشرائية لعملة الشيكل في الأراضي الفلسطينية بنفس المقدار. ومع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 9.74% بين العامين، فإن القوة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل تكون قد ارتفعت بنسبة 3.87% =(9.74%-5.87%). وهذا أيضا يعادل تقريبا التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني.

7- الاستيراد والتصدير

التطورات الربعية

- تراجعت الواردات السلعية «المرصودة»[1] في الربع الرابع 2023 بنسبة كبيرة (28.7%) مقارنة مع الربع المناظر 2022 لتصل إلى نحو 1,539.5 مليون دولار (أنظر الشكل 1). تأثرت حركة الواردات في الأراضي الفلسطينية بتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بسبب الانحسار الكبير لمصادر الدخل، وبشكل خاص تعويضات العمال العاملين في إسرائيل، وعدم حصول موظفي القطاع الحكومي على رواتبهم كاملة، بسبب استمرار احتجاز أموال المقاصة.
- تراجعت الصادرات السلعية المرصودة في الربع الرابع 2023 بنسبة كبيرة أيضا (27.8%) مقارنة مع الربع المناظر 2022، ووصلت إلى 321.8 مليون دولار (أنظر الشكل 2).
- على ذلك، فإن نسبة الصادرات إلى الواردات استقرت على ذات مستواها في الربع المناظر، نحو 20.9%.
- جاء نحو 58% من الواردات في الربع الرابع من إسرائيل، في حين ذهب 74% من الصادرات الفلسطينية إليها.
- يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي، والذي بلغ 1,217.7 مليون دولار في الربع الرابع وهو ما يعادل 37% من الناتج المحلي الإجمالي. ويساهم الفائض المتحقق عادة في ميزان الخدمات مع إسرائيل بتحسين الميزان التجاري بشكل طفيف.

شكل 1: واردات السلع المرصودة (مليون دولار)

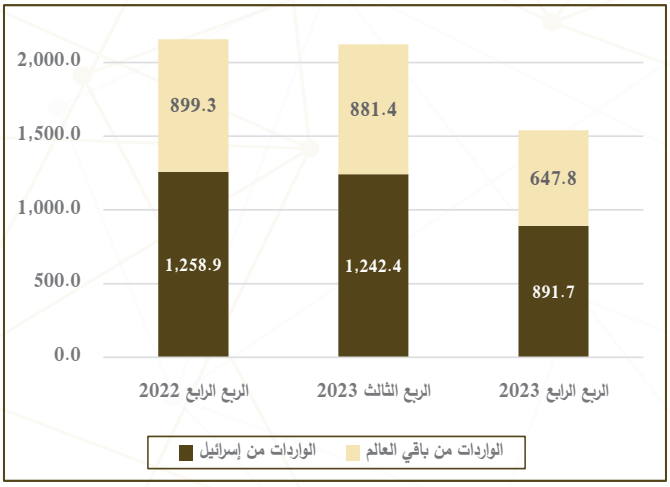

شكل 2: صادرات السلع المرصودة (مليون دولار)

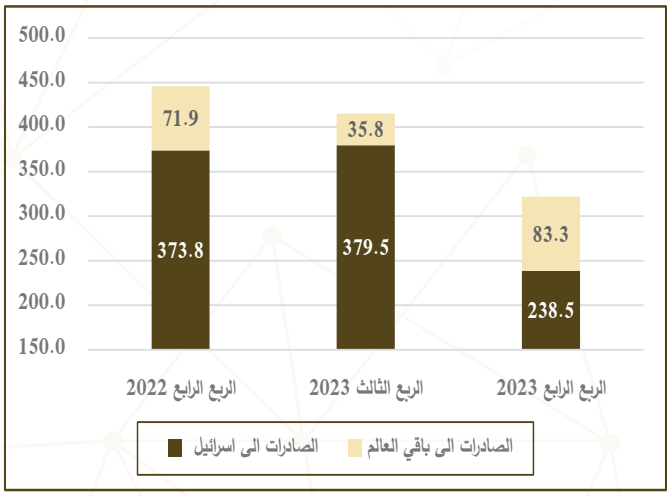

التطورات السنوية

بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة في العام 2023 نحو 7,744.5 مليون دولار (57% من إسرائيل)، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 5.5% مقارنة مع العام 2022. أما الصادرات السلعية المرصودة فقد بلغت قيمتها حوالي 1,5161.1 مليون دولار (86% إلى إسرائيل)، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 1.5% مقارنة مع العام السابق. وعلى ذلك تكون قيمة الصادرات قد شكلت ما يقارب 20.2% من قيمة الواردات في العام، وهي نسبة مطابقة تقريبا لمستواها في العام السابق 2022. وبلغ العجز في الميزان التجاري السلعي في العام 2023 نحو 6,183.4 مليون دولار. وقد طرأ تحسن طفيف على العجز خلال العام نتيجة الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل.

1 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجّلة في فواتير المقاصة، والبيانات الجمركية، والتجارة بالمواد الزراعية. وهي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

القسم الثاني: تقارير دولية عن آثار الحرب على البشر والحجر

يرمي هذا القسم من المراقب إلى تقديم عروض مختصرة للتقارير الدولية التي صدرت منذ اندلاع الحرب في قطاع غزة في 7 تشرين أول 2023 والتي سعت إلى تقدير الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية، في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص. ويتضمن الملف عرضا لستة تقارير صدرت خلال الفترة بين مطلع تشرين الثاني 2023 وأواسط شهر شباط 2024.

1. تقرير الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي -5 تشرين الثاني 2023 [1]

هذا أول التقارير الدولية التي سعت لتقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب بعد شهر واحد من انطلاقها. بدأ التقرير بتحديد المعالم الرئيسية لقطاع غزة عشية الحرب: كثافة سكان تبلغ 6,300 شخص/كم مربع (تصل إلى 30 ألف شخص/كم مربع في شمال القطاع). 40% من السكان أطفال أعمارهم تقل عن 15 سنة. دخل الفرد متدني للغاية مع اعتماد كبير على المساعدات، بطالة مرتفعة، إلى جانب الآثار المدمرة لحصار شامل منذ العام 2007.

- **عدد القتلى:** بعد 4 أسابيع من القتال وصل عدد القتلى في القطاع إلى 9,770 شخص (4 آلاف طفل و2,500 امرأة). كما بلغ عدد القتلى في الضفة 141 شخص بينهم 43 طفل، وعدد المعتقلين 2,322 معتقل.
- المؤسسات الصحية: سجلت منظمة الصحة العالمية 102 اعتداء إسرائيلي على المؤسسات الصحية في القطاع في الشهر الأول من الحرب، كما تسلمت 13 مستشفى أوامر بالإخلاء. ويشير التقرير إلى أنه كان هناك إبان اندلاع الحرب 50 ألف امرأة حامل أصبحن مهددات بالمضاعفات الصحية.
- **دمار المساكن والبنى التحتية:** نحو 45% من المساكن في القطاع دمرت أو تعرضت لأضرار جسيمة (40 ألف مسكن دمرت و220 ألف تضررت جزئيا). كما توقفت 5 محطات لتكرير المياه عن العمل بسبب نقصان الوقود. وبناء على تحليل صور الساتلايت في 3 تشرين الثاني تبين أنه بين 4.2% و6.6% من كافة المباني في محافظات القطاع الشمالية الخمس تعرضت للتدمير. هذا مع العلم أن صور الساتلايت لا تصور مقدار الدمار في جوانب المباني، بل فقط في الأسطح. يضاف إلى ذلك دمار الأراضي والأملاك الزراعية (آبار، دفيئات، .... إلخ)، والطرق والتمديدات الكهربائية والمياه والمجاري. وهذا الدمار ستكون له آثار بعيدة وطويلة المدى. إذ لم يتم بعد سنة كاملة من اعتداء إسرائيل على القطاع في 2021 سوى إعادة بناء 200 وحدة سكنية من أصل 1,700 وحدة سكنية تم تدميرها في الاعتداء.
- **الأثر على مؤشر التطور البشري (HDI):** بلغت قيمة المؤشر 0.715 في العام 2021 في الأراضي الفلسطينية (0.645 في القطاع و0.718 في الضفة). ويتوقع التقرير أن المؤشر سيشهد تراجعاً إلى 0.700 بتأثير تدهور مكونات المؤشر الثلاثة (التعليم، توقع طول الحياة، والدخل). ومع استمرار الحرب لثلاثة أشهر فإن تراجع المؤشر سيعادل تراجع بمقدار 11-16 سنة من التطور.
- **الأثر على الاقتصاد الكلي والفقر والتشغيل:** طبق التقرير نموذج اقتصاد كلي (CGE) للاقتصاد الفلسطيني (الضفة والقطاع معا باستثناء القدس) لتقدير آثار الحرب على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية. واستخدم التقرير ثلاثة سيناريوهات: استمرار الحرب لشهر واحد أو شهرين أو ثلاثة ويسجل الجدول التالي أبرز النتائج التي توصل لها تحليل النموذج.

أثار الحرب المتوقعة على الاقتصاد الفلسطيني في العام 2023 مقارنة بما كان متوقعا قبل اندلاع الحرب، في 3 سيناريوهات (معدل التغير %)

السيناريو	معدل الفقر	الاستهلاك الخاص	الناتج المحلي الإجمالي
استمرار الحرب 1 شهر	+19.5	-9.7	-4.2
استمرار الحرب 2 شهر	+34.1	-13.6	-8.4
استمرار الحرب 3 أشهر	+45.3	-18.3	-12.2

تدلل أرقام الجدول على أن معدل الفقر في فلسطين يتوقع له أن يرتفع من 26.7% في 2023 إلى 38.8% بعد شهرين من الحرب، وإلى 58.4% فيما إذا استمرت الحرب 3 أشهر (إضافة 1.74 مليون فقير إلى جيش الفقراء). وبالتوازي يتوقع النموذج انخفاض مخزون رأس المال بنسبة 4% و6% و7% على التوالي في السيناريوهات الثلاثة. وسيصل الانخفاض في الاستثمار الكلي إلى 15.3% في 2023، في حال استمرت الحرب لشهر واحد مقارنة بما كان متوقعا قبل اندلاع الحرب.

2. تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) -كانون الثاني 2024 [2]

صدر تقرير للأونكتاد حول تقدير الخسائر التي أصابت قطاع غزة بعد نحو 3 أشهر من اندلاع الحرب. وبدأ التقرير بمقدمة عن الوضع العام في القطاع: عدد سكان يبلغ 2.3 مليون نسمة، مساحة تساوي 365 كم مربع، ومعاناة من 7 اعتداءات إسرائيلية بين 2008-2023. وأشار التقرير إلى أن مستوى الحياة في القطاع كان في العام 1994 مطابقا لمستواه في الضفة الغربية، ولكن مع حلول العام 2022 كان مستوى الدخل في القطاع يعادل 28% فقط من مستواه في الضفة. ونوه التقرير إلى أن العدوان الحالي أدى إلى قتل وتدمير غير مسبوق. إذ بلغ عدد القتلى مع آواخر كانون الثاني من العام 2023 نحو 26 ألف قتيل و65 ألف جريح. كما أدت 3 أشهر من الحرب إلى جعل 85% من سكان القطاع نازحين وإلى تدمير 18% من المباني في القطاع خلال الشهرين الأولين من الحرب.

سعى تقرير الأونكتاد إلى تقدير الخسائر التي لحقت بقطاع غزة على صعيدين: تقدير الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، وقياس الأثر المباشر للحرب على النشاط الاقتصادي. كما ركز التقرير على تقدير الزمن الذي سوف تستغرقه جهود إعادة بناء ما دمرته الحرب. سوف نتناول في هذا العرض الجوانب الثلاثة التي جاء بها التقرير.

- **خسائر الدخل والتشغيل:** قدر التقرير أن اقتصاد قطاع غزة تراجع بنسبة 24% في العام 2023، وهو ما يعادل 655 مليون دولار (بأسعار 2015 الثابتة). وارتفع معدل البطالة من 45.1% نهاية الربع الثالث 2023 (أي قبل الحرب) إلى 79.3% في نهاية العام، وأخذ التقرير عن منظمة العمل الدولية بأن 61% من العمالة خسرت وظائفها في القطاع (أي خسارة 182 ألف وظيفة عمل). وقدرت الدراسة أنه مع نهاية العام 2023 بلغت خسائر الحرب التي أصابت القطاع ما يعادل مجموع الخسائر التي نتجت عن 17 سنة من الحصار مضافا لها كامل الخسائر التي تسببت بها الاعتداءات الإسرائيلية في السنوات الماضية.
- **الخسائر في النشاط الاقتصادي:** لجأ تقرير الأونكتاد إلى تطبيق منهج قياس» زمن الإضاءة الليلية» NTL)) لتقدير أثر الحرب على النشاط الاقتصادي في قطاع غزة. وهذه المنهجية باتت تستخدم على نطاق واسع لتقدير النشاط الاقتصادي عند غياب إمكانية تطبيق طرق القياس التقليدية. تم تبعا لهذه المنهجية تقسيم خارطة قطاع غزة إلى 365 مربع (1 كم لكل مربع). وقام الفريق بدراسة صور الساتلايت لمراقبة الإضاءة في كل مربع بين الفترة 5 تشرين الثاني إلى 28 كانون

1 ESCWA & UNDP. (2023). Gaza War: Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine.

2 UNCTAD January (2024): Preliminary Assessment of the Economic Impact of the War Destruction in Gaza and Prospect for Recovery.

أول. وتم تقدير أثر العمليات الحربية الإسرائيلية على الإضاءة الليلية بمقارنة متوسط التبدل في الإضاءة في المربعات التي قامت إسرائيل بقصفها مقارنة بالمربعات التي لم تقصف. وتوصل القياس إلى أن الدورة الأولى من القصف بين 7 تشرين أول و22 تشرين ثاني قلصت من الإضاءة الليلية بنسبة تتراوح بين 16.3- 19.6%. ولقد انعكس وقف إطلاق النار المؤقت في إعادة بعض الحياة إلى الإضاءة (بنسبة 4-5%). أما الأثر التراكمي للعمليات الإسرائيلية بين 7 تشرين أول و28 كانون أول فلقد أدى إلى انخفاض في زمن الإضاءة الليلية بنسبة تتراوح بين 31.1 و36.5%. واعتمادا على تقييم سابق للأونكتاد فإن مرونة إجمالي إنفاق الأسرة بالنسبة للإضاءة الليلية تبلغ 1.18. وهذا يعني أن معدلات تقلص الإضاءة المذكورة سابقاً أدت إلى انخفاض إنفاق الأسر بنسبة تتراوح بين 36.6 (1.18 X 31.1) و43.1 (1.18 X 36.5=). وكانت الأونكتاد قد قدرت أثر عدوان 2014 بأن كل زيادة بنسبة 1% في حدة القصف (تقاس بفعالية التدمير) تؤدي وترافق مع انخفاض بنسبة 6.2% في إنفاق الفرد البالغ، وارتفاع بنسبة 6.3% في معدل الفقر. واعتمادا على المعاملات السابقة استنتج التقرير أن الدمار في القطاع وصل مع 25 تشرين الثاني إلى 37,369 مبنى، أي نحو 18% من إجمالي مباني القطاع. وعرضت الدراسة خرائط مفصلة لمناطق الدمار ونسب التدمير للمباني والمنشآت في القطاع خلال الشهرين الأولين من الحرب.

- **الأفق اللازم لإعادة البناء:** قدر تقرير الأونكتاد أنه إذا ما توقف القتال الآن (في الشهر الأول من 2024)، وبافتراض نمو سنوي يعادل 10%، وزيادة سكان على معدل 2.8% فإن دخل الفرد في قطاع غزة سيصل إلى المستوى الذي كان عليه في 2022 في العام 2028، والى المستوى الذي كان عليه في 1994 في العام 2037. مع العلم أن هذا لا يعوض الخسائر في الثروات التي دمرت، وهو ما يتطلب عقوداً من الزمن قبل العودة إلى مستوى الرفاه الذي كان قبل الحرب. في الواقع، وعند تطبيق نسبة النمو التاريخية الفعلية في قطاع غزة خلال 2007-2022، فإن القطاع يحتاج إلى 70 سنة للعودة إلى مستوى الدخل الفردي الذي كان عليه في 2022. واذا ما توقفت الأعمال الحربية في 26 تشرين الثاني 2023 فإن إنفاق الفرد البالغ سيكون 37.1% أدنى من المستوى الذي كان عليه قبل الحرب. كما أن معدل الفقر سيكون أعلى بنسبة 37.7% مما كان عليه قبل الحرب.

3. تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) - 15 شباط 2024 [3]

يحتوي تقرير منظمة «الفاو للأمم المتحدة» التقدير الأولي لخسائر القطاع الزراعي في قطاع غزة بتأثير الحرب. ويشتمل التقرير على ثلاثة أقسام: مقدمة تمهيدية، عرض للمنهجية، وأخيرا عرض للنتائج.

وفرت المقدمة تحليلاً ومعلومات عامة عن أهم المحاصيل في القطاع (الورود، الخضروات، لوز، تمور، وجوافة)، كثافة السكان، معدلات البطالة العالية، تجارة القطاع الخارجية بالمواد الزراعية من استيراد وتصدير. وتضمنت المقدمة أيضا معلومات عن القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على التنقل، وعن الحصار الاقتصادي وعن القيود على استغلال الأراضي الزراعية. وذكرت المقدمة في هذا السياق أن إسرائيل كانت تفرض حظر استخدام وتجوال على نحو 18% من الأراضي الزراعية في القطاع قبل الحرب.

عرض التقرير معلومات مفصلة عن المنهجية التي تم استخدامها لتقدير خسائر القطاع الزراعي. واعتمد التقرير على صور ساتلايت عالية الجودة لهذا الغرض. وتم تقدير التدمير خلال فترتين، من 7 تشرين أول إلى 1 كانون أول، والثانية من 7 تشرين أول إلى 31 كانون أول. كما جرت تغطية كافة محافظات قطاع غزة الخمس (شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس، ورفح). واعتمد التقرير على مقارنة صورتين لكل موقع قبل الحدث (التدمير) وصورة لما بعد الحدث. في تقدير التدمير خلال الفترة الأولى مثلاً، جرى استخدام صور الساتلايت في تشرين ثاني 2022 وأيلول 2023 ومقارنتهما مع صور الساتلايت في تشرين ثاني 2023. كما تم تطبيق منهجيات معتمدة لتقدير التدمير لكل نوع من أنواع الثروات الزراعية، مثل الدفيئات، الآبار، الحظائر، الأراضي الزراعية، ... إلخ. يعرض الجدول التالي أهم النتائج التي توصل لها تقرير منظمة الفاو فيما يتعلق بحجم الدمار الذي أصاب القطاع الزراعي والبنية التحتية الزراعية منذ اندلاع الحرب (7 تشرين أول) وحتى نهاية العام (31 كانون أول) 2023.

جدول: أعداد المنشآت والثروات الزراعية التي تعرضت للتدمير في قطاع غزة حتى نهاية العام 2023

البند	العدد الكلي	عدد ما تم تدميره
مزارع حليب	112	20
مزارع أغنام	793	149
حظائر منزلية	1,043	206
مخازن زراعية	547	76
مزارع دجاج لحم	1,117	172
مزارع أبقار	34	5
الآبار	2,261	488
- محافظة شمال غزة	614	184
- محافظة غزة	609	178
الدفيئات (هكتار)	1,276.6	261.8
- في محافظة شمال غزة	100.9	38.0
- في محافظة رفح	558.6	87.3
أراضي زراعية (هكتار)	15,697	4,319.4
- أراضي مروية	2,155.2	676.0
- في محافظة خان يونس	4,473.7	714.7
- محافظة شمال غزة	3,098.5	1,230.5

المصدر:

FAO .(2024).A rapid geospatial damage assessment of the 2023 conflict in the Gaza Strip on agricultural land and infrastructure

4. تقرير البنك الدولي- 24 شباط 2024 [4]

يحمل التقرير، الذي أصدره البنك الدولي في آواخر شهر شباط 2024، عنوانا مثيرا لبعض التساؤل: «ملاحظات على أثر النزاع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني». هذا العنوان يسترجع التسميات القديمة عن «نزاع الشرق الأوسط» عوضا عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما لا يذكر بشكل جلي أن الهدف من إصدار التقرير هو تقدير حجم الدمار الذي لحق بقطاع غزة على وجه الخصوص نتيجة حرب إسرائيل المستعرة.

يعتمد تقرير البنك الدولي هذا بشكل أساسي على المعلومات والتقديرات التي وفرتها مؤسسات أخرى حول التكاليف الاقتصادية للحرب. وأهم هذه المصادر تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية. سوف نعرض فيما يلي أهم المعلومات والأرقام التي جاء بها التقرير عن آثار الحرب بعد شهرين من اندلاعها.

- **الطلب والدخل:** أدت خسارة 170 ألف عامل من الضفة لوظائفهم في إسرائيل (20% من إجمالي العمالة في الضفة) إلى تأثير سلبي في الطلب الكلي بمعدل الثلث. كما أدى انخفاض النشاط التجاري للقطاع الخاص إلى مزيد من تدهور الدخل بسبب خسارة الوظائف المحلية وانخفاض الرواتب. كل هذا انعكس في تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة بمقدار 22% في الربع الرابع 2023 وبنسبة 2.5% في كامل السنة، وبمقدار 80% في قطاع غزة في الربع الرابع 2023 و24% في كامل السنة. وفي حين توقع البنك الدولي سابقاً أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني في العام 2023 بنسبة 3.2% (نمو حقيقي)، إلا أنّ التقدير الآن هو أن تراجعاً حدث بنسبة 6.4% (أي خسارة بنحو 2.5 مليار دولار).

3 FAO.(2024). A rapid geospatial damage assessment of the 2023 conflict in the Gaza Strip on agricultural land and infrastructure.

4 The World Bank (Feb 2024): Note on the Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy.

- **التشغيل والبطالة:** تقدر خسائر تعويضات العاملين الفلسطينيين بنحو 20.5 مليون دولار يومياً. كما خسر 80% من قوة العمل في القطاع وظائفهم بعد شهرين من اندلاع الحرب. علما بأن معدل البطالة في القطاع وصل قبل الحرب إلى 45.1% (59.5% بين الشباب والشابات). وقد ارتفع معدل البطالة في فلسطين من 24% في الربع الرابع 2022 إلى 29% في الربع الرابع 2023. ويذكر التقرير أن 67 ألف شخص في الضفة يعملون في محافظات لا يقطنون بها خسروا أعمالهم بسبب القيود الإضافية التي فرضتها إسرائيل على الحركة والتنقل.
- **دمار الأصول الثابتة:** هناك الآن (نهاية 2023) 1.2 مليون شخص في القطاع دون مأوى، و1.7 مليون شخص (75% من سكان القطاع) نازحين داخلياً. وركز التقرير على الخسائر الضخمة التي عانى منها القطاع الزراعي والبنية الزراعية. واستمد معلوماته في هذا المجال من تقرير منظمة الأغذية والزراعة، وهو التقرير الذي عرضنا فحواه سابقا. إذ تم تدمير نحو 62% من إجمالي المباني السكنية بشكل كلي أو جزئي، كما أصاب البنية التحتية تدمير كبير: 62% من الطرق، 84% من المؤسسات الصحية، 62% من خطوط إمدادات الكهرباء والمياه، وكذلك شبكات المجاري والتكرير. يضاف إلى ذلك تدمير المؤسسات التعليمية (70% من معاهد التعليم دمرت أو تضررت)، علماً بأن عدد التلاميذ في القطاع بلغ 625 ألف تلميذ قبل الحرب.
- **خسائر القطاع الخاص:** تقدر خسائر الإنتاج للقطاع الخاص الفلسطيني بعد شهرين من الحرب 1.5 مليار دولار، أي نحو 25 مليون في اليوم. ومع 26 كانون الثاني 2024 كان نحو 82% من مؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة قد دمر (بما في ذلك تدمير ما نسبته 83% من المؤسسات التجارية مثل المحلات والسوبرماركت). وعلى الرغم من أن مؤسسات القطاع الخاص في الضفة لم يصبها تدمير، إلا إن 85% من المنشآت الصناعية في الضفة الغربية قلصت طاقتها الإنتاجية بسبب تشديد القيود الإسرائيلية وانخفاض الدخل، وكذلك حال المنشآت التجارية والخدمية التي قلصت التشغيل بسبب تراجع المبيعات.
- **الأسعار والتضخم:** ارتفعت الأسعار في قطاع غزة في الربع الرابع 2023 بمعدل 33% مقارنة بالربع السابق، ونتج هذا أساسا عن تدمير سلاسل العرض بسبب الحرب. وأدى غياب المواد الأساسية إلى تقييد القدرة الشرائية لمئات الآلاف من السكان بغض النظر عن وفرة إمكانياتهم المادية. وأدى الانقطاع الكامل لاستيراد الوقود والغاز إلى ارتفاع أسعار النقل في القطاع بنسبة 143% في الربع الرابع 2023. بالمقابل فإن مؤشر أسعار الاستهلاك في الضفة لم يزد على 0.9% في الربع الرابع 2023 مقارنة بالربع المناظر 2022.
- **الفقر:** كان الفقر مستفحلاً في القطاع حتى قبل اندلاع الحرب، حيث كان 79% من عائلات القطاع يتلقون إعانات حكومية أو من المنظمات غير الحكومية. وجرى في العام 2017 تقدير أن نصف دخل العائلات التي يقل دخلها عن خط الفقر يأتي من المساعدات والهبات. ويمكن الآن افتراض أن كامل سكان قطاع غزة باتوا فقراء ويعانون من انعدام الأمن الغذائي وبحاجة إلى مساعدات خارجية. ولا شك أن غالبيتهم لن يستطيعوا العودة إلى منازلهم في المستقبل القريب على الأقل. ويضيف التقرير أن أثر الحرب لا يقتصر على قطاع غزة، بل يمتد إلى الضفة أيضاً التي شهدت انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.4%، وهو ما يعني أن كامل التطور الذي شهدته الأراضي الفلسطيني منذ انتهاء الجائحة قد ذهب هباء.
- **الموازنة والقطاع المصرفي:** رفعت إسرائيل الاستقطاعات من تحويلات المقاصة إلى 500-600 مليون شيكل من نحو 200 مليون شيكل قبل الحرب. وأدى هذا إلى انخفاض إيرادات السلطة الفلسطينية بنسبة 10%. أي أن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية زادت حدتها وهو ما أجبرها على تقليص دفع رواتب الموظفين. إذ تم دفع 50% فقط من قيمة الرواتب في شهر تشرين أول، و64% فقط في الشهر اللاحق. أما رواتب كانون الثاني فلم يتم دفعها حتى تاريخ كتابة التقرير. على ذلك، فإن الأزمة المالية للسلطة وصلت في 2023 إلى 5 أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب، ووصلت الفجوة المالية إلى 516 مليون دولار (3% من الناتج المحلي الإجمالي) عوضاً عن 106 مليون. وأدى ارتفاع ديون السلطة تجاه المصارف إلى ازدياد انكشاف المصارف تجاه قروض الحكومة إلى 2.4 مليار دولار (نهاية الربع الرابع 2023). كما ارتفعت قيمة المتأخرات الحكومية تجاه القطاع الخاص ووصلت إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2023 مقارنة مع 33.6% قبل الحرب.
- يؤكد تقرير البنك الدولي في الختام أن آفاق المستقبل الاقتصادي في فلسطين تعتمد على ما إذا كانت الحرب سوف تستمر إلى أبعد من الأشهر الأولى للعام 2024. وعلى ما إذا استمرت أو تقلصت القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة وعلى التجارة، وعلى ما إذا استمر الاستقطاع من تحويلات المقاصة إلى السلطة الفلسطينية. ويستخلص التقرير خمس توصيات تدعو إلى وقف القتال والعودة عن قرار زيادة الاستقطاعات من المقاصة وتخفيف القيود على الحركة والتجارة وزيادة المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية. وبكل الحالات فإن النزاع سوف يترك أثاراً مستدامة على السكان في إسرائيل وفي القطاع وفي الضفة تمتد أبعد من التقييم الاقتصادي. إذ أن آفاق المستقبل الاقتصادي لقطاع غزة بشكل خاص ليست فقط رهينة الدمار الفيزيائي، ولكن تمتد أيضاً إلى الآثار النفسية والعصبية. إذ تشير دراسة للبنك الدولي قبل الحرب أن 58% من البالغين في فلسطين يعانون من عوارض الاكتئاب (50% في الضفة و71% في القطاع). وهذا سيترك آثاراً مهمة على نسبة المشاركة في قوة العمل وعلى المؤشرات الاجتماعية والإنسانية لمدة طويلة من الزمن.

5. تقرير منظمة العمل الدولية-آذار 2024 [5]

هذا هو التقرير الثالث الذي أصدرته منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي يهدف إلى قياس أثر الحرب في غزة على سوق العمل ومقومات الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يتضمن التقرير ثلاثة أقسام: عرض للتبعات الاقتصادية للحرب على الاقتصاد الفلسطيني، تقييم أثر الحرب على التشغيل وسوق العمل، وتوقعات تطور سوق العمل الفلسطيني خلال الربع الأول من العام 2024.

- **الآثار الاقتصادية العامة للحرب:** يسجل التقرير مقتل أكثر من 30 ألف فلسطيني وجرح نحو 70 ألف شخص عند تاريخ الإصدار. هذا إلى جانب تدمير 70 ألف منزل بشكل كامل وتضرر أكثر من 290 ألف منزل آخر. ومع حلول 5 شباط 2024 كان نحو 75% من سكان القطاع قد باتوا نازحين. وبالتوازي تم تدمير 34% من أراضي القطاع الزراعية، إلى جانب تدمير هائل في البنى التحتية (شوارع، مجاري، تمديدات ماء وكهرباء). كما تأثرت الضفة الغربية بشكل كبير، مع مقتل 385 شخص وجرح 4,500 ألف شخص آخر ووجود 650 حاجز ثابت وطيار منذ اندلاع الحرب. وينقل التقرير عن جهاز الإحصاء تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الثلث في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع المناظر 2022 (تراجع بنحو 80% في قطاع غزة وبنحو 22% في الضفة الغربية). ووصل التراجع في القيمة المضافة لقطاع التشييد 96% في القطاع و27% في الضفة. وبلغ التراجع في القيمة المضافة في قطاع الزراعة نحو 93% في القطاع و12% في الضفة. كما تراجعت القيمة المضافة بنسب متشابهة في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات. وتبعا لجهاز الإحصاء فإن الاقتصاد الفلسطيني يتوقع له أنْ يتراجع بنسبة 10% في العام 2024 (تراجع في دخل الفرد بنسبة 12%) في حال توقفت الحرب نهاية شهر آذار. أما إذا استمرت الحرب حتى نهاية حزيران فإن التراجع في الناتج المحلي سيبلغ نحو 15-17%.
- **تأثير الحرب على سوق العمل وعلى التشغيل:** أدت الحرب والتدمير الواسع في قطاع غزة، إلى جانب القيود في الضفة الغربية، إلى أثار سلبية ضخمة على التشغيل ومقومات الحياة في الأراضي الفلسطينية. ويستنتج من مسح أجرته منظمة العمل الدولية في الضفة في كانون ثاني 2024 أن 99% من الشركات المساهمة في المسح كانت من الإجراءات والقيود التي طبقتها إسرائيل هناك منذ اندلاع الحرب في القطاع: 97% من الشركات عانت من انخفاض رأس المال الدائر، وما يقرب نصف الشركات قلّصت التشغيل. وقدرت منظمة العمل الدولية أن قطاع غزة خسر 201 ألف وظيفة مع حلول كانون ثاني، وأن البطالة أصابت 90% من تشغيل القطاع الخاص في القطاع. وتبلغ النسبة 15% لموظفي القطاع العام. كما خسر 20 ألف عامل في غزة أعمالهم في إسرائيل. ومن جانب آخر خسر معظم الـ 170 ألف عامل من الضفة الغربية أعمالهم في إسرائيل. وتفيد أرقام

5 ILO (March 2024): Impact of the War in Gaza on the Labour Market and Livelihood in the Occupied Palestinian Territory. Bulletin 3.

وزارة العمل الفلسطينية أن نحو 10 آلاف عامل فلسطيني فقط ما زالوا يعملون في إسرائيل في كانون ثاني 2024. ومع تزايد الاضطرابات والتشديد في الضفة، ارتفع عدد الأشخاص الذين فقدوا أعمالهم إلى 144 ألف شخص منذ التقدير السابق، أي أن العدد الإجمالي لمن فقدوا أعمالهم بلغ 306 ألف شخص في الضفة، وعند إضافة الأشخاص الذين خسروا أعمالهم في القطاع (201 ألف شخص) يصبح الرقم الإجمالي 507 ألاف عامل مع حلول نهاية شهر كانون ثاني.

وبالتوازي مع خسارة الوظائف هناك خسائر دخل العمل، ويقدر التقرير أن إجمالي هذه الخسارة، لمن فقدوا وظائفهم كليا بلغت 21.6 مليون دولار باليوم في نهاية شهر كانون الثاني. ويتوزع المبلغ بين 3.3 مليون دولار باليوم في القطاع و18.3 مليون دولار يوميا في الضفة. وعند إضافة الخسارة في أجور ورواتب الأفراد الذين فقدوا أعمالهم في القطاع العام، والذين تم تخفيض أجورهم/رواتبهم في القطاع الخاص، فإن إجمالي الخسارة في دخل العمل في الأراضي الفلسطينية ترتفع إلى 25.5 مليون دولار باليوم (4.1 مليون في القطاع و21.4 مليون في الضفة)، بناء على نتائج المسح الذي أجرته منظمة العمل الدولية، وفرضيات معينة أوجبتها منهجية التقدير. أخيرا، يذكر التقرير أن موظفي القطاع العام، مع حلول شهر شباط 2024، لهم في ذمة الحكومة 4.3 ضعف معاشاتهم الشهرية، أي مبلغ 48.4 مليون دولار تجاه الموظفين في القطاع و102.7 مليون تجاه موظفي الضفة.

- **توقعات تطور سوق العمل والتشغيل في العام 2024:** استخدم تقرير منظمة العمل الدولية نموذج الاقتصاد الكلي لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتوقع حال سوق العمل الفلسطيني في 2024. ومن المعلوم أن هذا النموذج لا يفصل بين الضفة والقطاع، بل يقدم تنبؤات واحدة لكل الاقتصاد الفلسطيني. تم تطبيق النموذج في سيناريوهين، الأول يفترض استمرار الحرب لمدة 3 أشهر في العام 2024 (نهاية آذار)، والثاني إلى نهاية حزيران من العام 2024. الجدول التالي يلخص النتائج التي توصل إليها النموذج.

توقعات نموذج الاقتصاد الكلي للمتغيرات الرئيسة في 2024

المؤشر	2023	السيناريو الأول (نهاية آذار)	السيناريو الثاني (نهاية حزيران)
نسبة المشاركة (%)			
- ذكور	68.5	65.5	64.9
- إناث	19.0	18.4	17.8
معدل البطالة			
- نسبة	30.7	42.7	45.5
- عدد	445,680	616,900	647,810
الأجر اليومي (دولار)	23.4	21.8	21.4

كما وفر النموذج معلومات عن التبدل في التوزيع القطاعي للعمالة. على سبيل المثال، وطبقا للسيناريو الثاني، فإن نسبة العمالة في الصناعة سوف تنخفض بمعدل 18.4% في العام 2024 مقارنة مع العام السابق، وفي التشييد بمعدل 33.5%، في حين سوف يرتفع التشغيل في قطاع الخدمات بمعدل 14%. أي أن بعض الأفراد الذين سيخسرون أعمالهن في القطاعات الإنتاجية سوف يتوجهون للعمل في القطاعات الخدمية.

6. تقرير الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي -24 نيسان 2024[6]

هذا التقرير هو تحديث للتقرير والمسح الذي أصدره الشريكان بعد شهر واحد من الحرب والذي عرضناه سابقا. ويغطي التقرير خسائر قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية بعد 7 أشهر من الحرب، أي من 7 تشرين الأول 2023 إلى 16 نيسان 2024. يتناول التقرير المجالات التالية:

- **خسائر الأرواح البشرية:** نحو 5% من سكان القطاع تعرضوا للقتل أو الإصابة البالغة خلال الفترة وليس هناك نزاع آخر خلال القرن 21 أدى لمثل هذا الأثر المميت على السكان. يضاف لذلك أن 1.7 مليون شخص نزحوا من مناطق سكناهم (75% من السكان)، ومعظمهم نزح أكثر من مرة واحدة.
- **الدمار الفيزيائي والمالي وأثر ذلك على توفير البضائع والخدمات العامة:** بلغت قيمة خسائر قطاع غزة في البنى التحتية، مع نهاية كانون الثاني، ما يعادل 18.5 مليار دولار، أي 97% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في العام 2022 (بالأسعار الجارية). وتوزعت قيمة التدمير الكلية بين 72% على المباني السكنية و9% على المباني الصناعية والتجارية والخدمية و19% على المدارس ومحطات تكرير المياه والمؤسسات الصحية. وتقدر خسائر مؤسسات التعليم بـ 341 مليون دولار فقط. ويشير التقرير إلى أن حرب 2014 في قطاع غزة أدت إلى تدمير 1,200 مبنى بشكل كامل. وبعد 5 سنوات و6 أشهر من الاعتداء لم يتم إعادة بناء سوى 10 آلاف مسكن (1,785 مبنى في كل سنة). أما في حرب 2021، فإن التدمير بلغ 1,700 مبنى، ولم يتم إعادة بناء سوى 200 وحدة بعد سنة. واستنتج التقرير على ذلك أنه حسب أفضل السيناريوهات فإن الأمر سيستغرق حتى 2040 لإعادة مستوى البناء في قطاع غزة إلى ما كان عليه قبل اندلاع الحرب.
- **سوق العمل وخسائر رأس المال البشري:** قدرت منظمة العمل الدولية أن 160 ألف عامل من الضفة الغربية خسروا أعمالهم في إسرائيل والمستعمرات، ولم يتم منح سوى 8 آلاف تصريح عمل في إسرائيل منذ اندلاع الحرب. وبلغ إجمالي عدد فرص العمل الضائعة مع نهاية كانون ثاني 507 آلاف منها 201 ألف فرصة عمل في القطاع. ويقدر دخل تعويضات العمل الضائعة بنحو 12.3 مليون شيكل/باليوم. كما انعكس تدمير المؤسسات الصحية والبنية التحتية للمجاري وتكرير المياه في تهديد جدي لنوعية الحياة لمن بقوا على قيد الحياة في قطاع غزة. ومع حلول 15 نيسان بلغت نسبة أطفال غزة (أقل من 2 سنة) الذين يعانون من نقص غذائي حاد نحو 31%. كما أن 55% من عائلات شمال غزة يعانون من تدهور كارثي في أمنهم الغذائي. وقدرت الدراسة أنه إذا ما استمرت الحرب حتى تموز فإن النسبة سوف ترتفع بمقدار 15 نقطة مئوية.
- **الأثر على الأسعار:** ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في قطاع غزة بنسبة 33% في الربع الرابع 2023 مقارنة بالثالث بسبب تعطل سلاسل العرض للغذاء بشكل خاص. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 39%. كما أدى توقف استيراد النفط والغاز إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 143% خلال نفس الفترة المذكورة.
- **خسائر الإنتاج والإنتاجية والدخل:** كان معدل النمو المتوقع في الأراضي الفلسطينية 3.5% في العام 2023، ولكن ما حصل فعلياً هو تراجع بنسبة 5.5%. وحدث هذا أساساً بسبب التراجع في الربع الرابع من العام بنسبة 81% في القطاع، أي بمعدل 22.5% في كامل السنة. مقارنة بتراجع في الضفة بنسبة 18.8% في الربع الرابع، و1.9% في كامل السنة. ولا شك أن هذا الانحدار سوف يترك أثارا وخيمة على رفاه الأجيال القادمة في قطاع غزة. إذ أن دخل الفرد في القطاع انحدر إلى هاوية تبلغ 929 دولار بالسنة في 2023، وهو ما يعادل 44% من المستوى الذي كان عليه في 2014.
- **توقعات المستقبل:** أورد التقرير نتائج تطبيق النموذج المحوسب (CGE) للاقتصاد الفلسطيني الذي طورته «الاسكوا»، والذي تم تشغيله على ضوء عدد من الفرضيات، نذكر منها:
  - الإنتاجية: سوف يستمر التدهور في الإنتاجية خلال الحرب على ذات المستوى في الربع الرابع، ولكن بعد الحرب تعود الإنتاجية إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب في الضفة ولكن تظل منخفضة في القطاع.

6 ESCWA & UNDP (2024, April). Gaza War: expected socioeconomic impacts on the State of Palestine.

- دمار رأس المال المنتج في القطاع: افترض النموذج أن 60% من رأس المنتج في غزة تعرض للدمار، مع افتراض أن حصة القطاع من إجمالي رأس المال المنتج في فلسطين تبلغ 7%، وأن كل شهر حرب إضافي (بعد 3 أشهر) يؤدي إلى خسارة 1.6% من رأس المال المنتج المتبقي هناك.
- تحويلات المقاصة: افترض النموذج أن السلطة الفلسطينية سوف تستلم 50% فقط من مبالغ المقاصة التي يتوجب تحويلها.
- عودة جزئية للعمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل والمستعمرات بعد الحرب.

توصل النموذج إلى النتائج التالية بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الرئيسية:

1. **الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:** بافتراض أن الحرب ستستمر 6 أشهر، ستبلغ خسارة الدخل في الاقتصاد الفلسطيني 8.7% في العام 2023 و25.8% في 2024، مقارنة بسنة الأساس، إلا إذا توفرت مساعدات دولية كبيرة حال انتهاء الحرب. وهذه تعادل خسارة بقيمة 6.9 مليار دولار. وفي حال استمرت الحرب لمدة أطول فإن كل شهر إضافي سيكلف اقتصاد فلسطين خسارة 1% من الناتج المحلي الإجمالي، أي 0.2 مليار دولار. مثلاً، إذا استمرت الحرب 7 أشهر فإن خسارة الاقتصاد الفلسطيني الكلية في 2023 و2024 سوف تعادل 26.9% من الناتج المحلي، و27.9% بعد 8 أشهر و29% بعد 9 أشهر (7.6 مليار دولار).
2. **الأثر القطاعي:** قطاع التشييد سيكون أكثر القطاعات انحداراً، بنسبة قد تصل إلى 74.8%. وفي حال استمرار الحرب 9 أشهر فإن انحدار هذا القطاع يمكن أن يصل إلى 75.2%. أيضاً قطاعي الزراعة والصناعة سيعانيا من انحدار كبير.
3. **الأثر على الاستهلاك:** عائلات الطبقة الوسطى هي الأكثر تأثراً في مجال خسارة الاستهلاك، إذ سوف ينخفض استهلاكها بنسبة 35.6% بعد 6 أشهر حرب، وبنسبة 38.6% بعد 9 أشهر حرب.
4. **الأثر على سوق العمل:** بعد 6 أشهر حرب سيصل معدل البطالة في فلسطين إلى 46.1%، وسوف يرتفع هذا المعدل بمقدار 0.5 نقطة مئوية مع كل شهر حرب إضافي ليصل إلى 47.8% بعد 9 أشهر حرب.
5. **الأثر المحتمل على مؤشر التطور البشري (HDI):** يأخذ هذا المؤشر بالاعتبار 3 مؤشرات فرعية (الناتج القومي الإجمالي للفرد، متوسط سنوات توقع الحياة، ومتوسط سنوات التعليم). يتوقع النموذج أن تصل قيمة المؤشر في فلسطين، بعد 6 أشهر حرب، إلى المستوى الذي كانت عليه في العام 2007. وسيعني هذا تراجع في قيمة المؤشر بمقدار 13 سنة في الضفة و20 سنة في قطاع غزة.
6. **الأثر على معدل الفقر الوطني:** بلغ معدل الفقر الوطني في فلسطين 29.1% قبل اندلاع الحرب. ولكن بعد 3 أشهر من القتال سيصل هذا المعدل إلى 35.9%، أي أن 362 ألف شخص جديد سيصنفون في خانة الفقراء. وبعد 6 أشهر من الحرب يرتفع المعدل إلى 53.0% (1.34 مليون شخص إضافي) ومع 9 أشهر حرب يصبح المعدل 56.2% (1.52 مليون شخص إضافي).